جامعة قطر

كليّة الآداب والعلوم

الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن القومي

(دراسة حالة: دولة الكويت)

إعداد

محمد عايد الظفيري

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات

كليّة الآداب والعلوم

للحصول على درجة الماجستير في

الدراسات الدفاعية

يونيو ٢٠٢١/١٤٤٢

©٢٠٢١. محمد عايد الظفيري. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب/ محمد عايد الظفيري بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٢٤، وَوُفِقَ عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه. وحسب معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزءًا من امتحان الطالب.

د. أحمد بدران

المشرف على الرسالة

د. مظهر الزعبي

رئيس

د. الريح عثمان

مناقش

د. عصمت زيدان

مناقش

تمّت الموافقة:

الدكتور إبراهيم الكعبي، عميد كليّة الآداب والعلوم

المُلخَّص

محمد عايد الظفيري، ماجستير في الدراسات الدفاعية :

يونيو ٢٠٢١.

العنوان: الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن القومي (دراسة حالة: دولة الكويت)

المشرف على الرسالة: الدكتور أحمد محمد بدران

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الأمراض العابرة للقارات على الأمن القومي في دولة الكويت، وخاصة في ظل انتشار فيروس (كوفيد-١٩)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وإجراء المقابلات ودراسة الحالة لدولة الكويت للحصول على نتائج الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأمن الصحي الكويتي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي لها، وأنه يعتمد مدى تحقيق الأمن الصحي ومرتكزاته ومكوناته بشكل كبير على قدرة النظام الصحي في الدول على تقديم الخدمة والصمود في حالات الأوبئة والكوارث، كما رأت الدراسة أن تحقق الأمن الصحي يؤثر في قدرة الدولة على تقديم خدمات صحية للمواطنين في دولة الكويت، ورأت الدراسة أن انتشار وباء (كوفيد-١٩) أدى بشكل كبير إلى الضغط على الخدمات الصحية في دولة الكويت؛ مما أدى لقيامها بالكثير من الإجراءات التي ظهرت بأغلبها في إغلاق الحدود وحركة الطيران ووقف التبادل التجاري؛ مما هدد الأمن القومي للدولة مع استمرار اتخاذ هذه الإجراءات، ورأت الدراسة أن الكويت سعت لمجاراة أحدث الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا؛ فعمدت لتوفير لقاحات لمواطنيها لمواجهة انتشار الفيروس.

ABSTRACT

Intercontinental diseases and their impact on national security

(Case study: the State of Kuwait)

This study aims to study the effect of intercontinental diseases on national security in the State of Kuwait, especially in light of the spread of the Covid-19 virus, and the study relied on the descriptive and analytical approach and conducting interviews to obtain the results of the study, and case study for Kuwait.

The study concluded that Kuwaiti health security is an integral part of its national security, and that the extent of achieving health security and its foundations and components depends largely on the ability of the health system in countries to provide service and resilience in cases of epidemics and disasters. The study also saw that achieving health security affects In the state's ability to provide health services to citizens in the State of Kuwait, the study found that the spread of the Covid-19 epidemic greatly exerted pressure on health services in the State of Kuwait, which led to its taking many measures that appeared mostly in the closure of borders and air traffic and the suspension of trade exchange, which threatened The national security of the state with the

continued taking of these measures, and the study saw that Kuwait sought to keep pace with the latest measures to confront the Corona virus, so it proceeded to provide vaccines for its citizens to counter the spread of the virus.

شكر وتقدير

بعد شكر الله العلي القدير المتفضل بجليل النعم وعظيم الجزاء...

وإلى كل من أحسن إلي بعلمه وتفضل علي بنصحه وأخلص في دعائه بالتوفيق لي...

إلى جامعة قطر الموقرة وكلية جوعان بن جاسم للقيادة والأركان المشتركة هيئة تدريس وجميع العاملين.

وكل من قدم لي يد المساعدة في إعداد رسالتي.

الإهداء

إلى من يهمه أمري....

إلى من يسعده نجاحي..

إلى

وطني...

أهلي....

أحبتي....

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... ح

الإهداء ..... خ

قائمة الجداول .....ز

قائمة الرسوم التوضيحية .....س

الفصل١: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.....١

١.١ المقدمة.....١

١.٢ مشكلة الدراسة.....٢

١.٣ أسئلة الدراسة.....٣

١.٤ أهداف الدراسة.....٣

١.٥ أهمية الدراسة.....٤

١.٦ حدود الدراسة.....٥

١.٧ مصطلحات ومفاهيم الدراسة.....٥

١.٨ منهجية الدراسة.....٧

١.٩ الدراسات السابقة.....٩

تعقيب على الدراسات السابقة.....١٥

الفصل ٢: "الإطار النظري" مقاربات نظرية للأمن القومي ١٨

٢.١ المبحث ١: نظريات تفسير الأمن القومي ١٨

٢.٢ المبحث ٢: الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي ٢٥

٢.٣ المبحث ٣: العلاقة بين الأمن الإنساني والمجتمعي والأمن القومي ٢٩

٢.٣.١ العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن القومي ٣٠

٢.٣.٢ العلاقة بين الأمن القومي والأمن المجتمعي ٣٣

٢.٣.٣ الخاتمة ٣٥

الفصل ٣: الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن الصحي: (كوفيد-١٩) نموذجاً ٣٦

٣.١ المبحث ١: مفهوم الأمراض العابرة للقارات ٣٦

٣.٢ المبحث ٢: ظهور (كوفيد-١٩) وأعراضه وآثاره ٣٩

٣.٣ المبحث ٣: تأثير (كوفيد-١٩) على الأمن الصحي ٤٤

الفصل ٤: دراسة حالة لدولة الكويت ٥١

٤.١ المبحث ١: انتشار (كوفيد-١٩) في الكويت ٥١

٤.٢ المبحث ٢: آثار انتشار (كوفيد-١٩) على الأمن القومي ٥٤

٤.٣ المبحث ٣: الإجراءات المتبعة لمواجهة (كوفيد-١٩) في الكويت ٥٨

٤.٤ الخاتمة ٦٥

الخلاصة ٦٦

النتائج ٦٧

التوصيات..... ٦٩

قائمة المصادر والمراجع..... ٧٠

المراجع باللغة العربية: ٧٠

المراجع باللغات الأجنبية: ٨٠

مراجع شبكة الإنترنت: ٨١

الملاحق ٨٤

الملحق رقم (أ): مقابلة رقم (١) مع اللواء الركن الدكتور محمد رافع الديحاني..... ٨٤

الملحق رقم (ب): مقابلة رقم (٢) مع وزير الصحة الكويتي / جلسة مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢١..... ٩٢

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 خطة الحظر المطبقة.....٧٧

قائمة الرسوم التوضيحية

الشكل رقم 1 عدد حالات الإصابة بفيروس (كوفيد-١٩) في الكويت 51

الشكل رقم 2 الأسِرّة المشغولة بفيروس كورونا في الفترة ٢٠٢١/٢/١ -٢٠٢١/٢/١٤ 55

الفصل ١: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

١.١ المقدمة

يتأثر مفهوم ومعطيات الأمن القومي بالكثير من المتغيرات والأحداث التي تمر بها الدولة بشكل خاص والعالم بشكل عام؛ الأمر الذي يؤدي إلى تغيير كبير في التعريف والتوجه التقليدي للأمن القومي، والذي يبدو أنه يتسع يوماً بعد يوم في ظل زيادة التحديات العالمية التي تفرضها انتشار الأمراض العابرة للقارات، بحيث أصبح كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد توقعها تحت سيطرة أجنبية أو تجعلها عرضة للتضحية بالقيم الأساسية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

تعتبر الأمراض المتفشية في أي دولة في العالم تهديداً مباشراً للأمن القومي لأي دولة؛ حيث تشكل الأمراض والأوبئة العابرة للقارات خطراً كبيراً على كافة مجالات الحياة؛ سواء أكانت الصحية أم الاقتصادية أم الاجتماعية؛ مما يؤثر على بنية الأمن القومي للدول التي تظهر فيها، وقد ساهم ارتباط العالم وانفتاح الدول فيما بينها على ظهور تأثير كبير لهذه الأمراض، وأدى إلى زيادة خطر تفشي وانتشار الأمراض وتخطيها للقارات على الصعيد العالمي، مما جعل أمر انتقال الأمراض بين القارات أمراً لا مفر منه.

يأتي خطر الأوبئة في قدرتها على نشر العدوى بين أعداد كبيرة من البشر بدون أي موانع أو حدود، وقد تخطى فيروس كورونا الذي ظهر في نهاية عام ٢٠١٩ باعتباره وباءً عالمياً كافة الحدود بين الدول؛ ليكون أحد الأمراض العابرة للقارات، والذي أثر وما زال يؤثر بشكل كبير على مفهوم الأمن القومي في الدول وأخل من موازينه، فوجدت الدول نفسها تواجه عدواً جديداً له

تداعيات كبيرة في مختلف المجالات، الأمر الذي غير من إســـتراتيجياتها في حماية نفســـها ومواطنيها وتلبية احتياجاتهم؛ وخاصة مع التهديد المستمر لهذا المرض المستمر إلى يومنا هذا. وتعد دولة الكويت من الدول التي تأثرت بالإصـــابة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) في شـــباط من العام ٢٠٢٠؛ حيث أخذت أعداد الحالات المصـــابة بالازدياد، مما جعل مفهوم الأمن القومي – بما فيه الصـــحي والغذائي والمجتمعي- يتأثر بشـــكل كبير، الأمر الذي حتم عليها القيام بتبني ســـياســـات وتوجهات حكومية وصـــحية تهدف من خلالها إلى تخفيف آثار هذه الجائحة التي ما زالت مستمرة في الدولة.

أجزاء الدراسة

الفصل ١: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.

الفصل ٢: "الإطار النظري" مقاربات نظرية للأمن القومي.

الفصل ٣: الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن الصحي: (كوفيد-١٩) نموذجاً.

الفصل ٤: دراسة حالة لدولة الكويت.

١.٢ مشكلة الدراسة

تعد الأمراض العابرة للقارات إحدى التحديات الكبيرة التي قد تتعرض لها الدول، الأمر الذي يحتم عليها التعامل مع هذه الأمراض باهتمام كبير، نظراً لما ينتج عنها من تهديد لأمن واستقرار الدول داخلياً وخارجياً، حتى يتم اعتبارها في بعض الأحيان تهديداً للأمن القومي؛ مما يؤثر عليه ويعيد صياغة كافة الإستراتيجيات التي تتبناها الدولة لمواجهة هذه الأمراض، وقد تعرضت دولة الكويت منذ بداية سنة ٢٠٢٠ لانتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) والذي أصاب أعدادا كبيرة من المواطنين

في الدولة، مما أثر –وبلا شك– على أمنها الصحي والمجتمعي والقومي وشكل تهديداً لها؛ مما أوجب دراسة تأثيراته وتداعياته عليه، وهذا ما تحاول هذه الدراسة أن تبحث فيه عبر دراسة تأثير الأمراض العابرة للقارات على الأمن القومي في دولة الكويت.

١.٣ أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما هو تأثير الأمراض العابرة للقارات على الأمن القومي؟

يتفرع عنه التساؤلات الفرعية:

١– ما هو أثر الأمن الصحي على الأمن القومي للكويت؟

٢– كيف يتأثر الأمن القومي في دولة الكويت بانتشار الأمراض العابرة للقارات؟

٣– ما هو تأثير انتشار فيروس (كوفيد–١٩) على الأمن القومي للكويت؟

١.٤ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة من خلال تناولها لموضوع الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن القومي لتحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف على النحو التالي:

١– تحديد مفهوم الأمراض العابرة للقارات وكيفية انتشارها.

٢– توضيح كيف يتم بناء الأمن القومي والأمن الصحي في ضوء الأمراض العابرة للقارات.

٣– إلقاء الضوء على التدابير التي انتهجتها الكويت وتحديد إيجابيات وسلبيات التجربة الكويتية في التعامل مع أزمة وباء كورونا.

٤- تقديم بعض الأهداف النظرية المتعلقة بتطوير المعرفة المتعلقة بالدراسات الأمنية.

١.٥ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من بُعدين: أحدهما علمي والآخر عملي على النحو الموضح أدناه:

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية

١- تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأمن القومي في دولة الكويت، بالإضافة إلى أهمية دراسة تأثير الأمراض العابرة للقارات (كوفيد-١٩) على الأمن الصحي على وجه الخصوص.

٢- تعد هذه الدراسة استكمالاً للجهود العلمية المبذولة لإبراز أهمية الأمن القومي وقوة تأثير الأمراض العابر للقارات وخاصة (كوفيد-١٩) على الأمن الصحي والاجتماعي في الدول.

٣- أهمية ممارسات الدولة في الكويت التي تبنتها لحماية أمنها القومي من تأثيرات الأمراض العابرة للقارات وخاصة (كوفيد-١٩).

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية خلال النقاط التالية:

١- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين الأمراض العابرة للقارات في دولة الكويت والأمن القومي في القطاع الصحي (الأمن الصحي) بغرض الاعتماد عليها لرفع مستوى الأداء في هذا القطاع لمواجهة هذه الآثار.

٢- بيان مدى أثر الأمراض العابرة للقارات على الأمن القومي في دولة الكويت.

٣- توضيح المفاهيم والمضامين المتعلقة بالأمن القومي والأمراض العابرة للقارات وفيروس (كوفيد-١٩) والأمن الصحي والأمن المجتمعي من خلال تحليل وبيان هذه المفاهيم.

٤- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصـــيات لتعزيز الدور الذي تلعبه دولة الكويت والقطاع الصحي فيها في مواجهة مثل هذه الأمراض لحماية أمنها القومي بما فيه الأمن الصحي.

١.٦ حدود الدراسة

١- الحدود العلمية: تمثلت في دراســـة متغير (الأمراض العابرة للقارات) حيث تم اختيار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) كأحد هذه الأمراض، ومتغير (الأمن القومي في دولة الكويت).

٢- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على دولة الكويت.

٣- الحدود الزمانية: اعتبرت هذه الدراســة مقطعية من حيث الزمن، وتمثلت بالمدة الزمنية لإنجاز الدراسة من (٢٠١٩-٢٠٢٠).

٤- الحدود النظرية: تمثلت على تحقيق الإثراء المعرفي لتأثيرات الأمراض العابرة للقارات على الأمن القومي في الكويت.

٥- الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

١.٧ مصطلحات ومفاهيم الدراسة

تتبنى الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية والتي سيتم تعريفها في القسم باختصار وفق ما يلي:

الأمراض العابرة للقارات: هي أنواع محددة من الأمراض التي تتسم بطبيعة معدية؛ مما يجعل من آلية انتشــارها وطريقة الإصــابة بها عابرة لحدود الدول التي تصــيبها (RAND.2016). كما عرفت على أنها نوع من الأمراض المعدية التي تنتشــر بين الســكان عبر منطقة كبيرة أو قارات

متعددة أو على مستوى العالم، حيث إن هذه أمراض تصيب البشر ويمكن أن تنتشر بسهولة، وقد تتحول إلى أوبئة وكوارث عندما تحدث أعدادًا كبيرة من الوفيات، فضـــلاً عن انتشـــار الأمراض، وما قد تسببه في حدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة (IFRC.2018).

الأمن القومي: جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والســـياســـات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وســلامة أركانها ومقومات اســتمرارها واســتقرارها وتلبية احتياجاتها وضــمان قيمها ومصـــالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً؛ مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية (مراد، ٢٠٠٥). كما يعرف على أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصـــالحها في الحاضـــر والمســـتقبل، مع مراعاة التغيير الدولي وتهيئة الظروف المناســبة اقتصــادياً واجتماعياً لتحقيق أهدافها (الياســري، ٢٠١٠).

الأمن الإنساني: يقصد به وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال توفير ســـبل الحياة الاقتصـــادية الهانئة؛ من خلال عمل ثابت ودخل ملائم لاحتياجاته يتيح له عدم التعرض للفقر، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة (العدوي، ٢٠٠٧). ويعد الأمن الإنساني مدخلا جديدا للأمن يقوم على أهمية الأفراد ويوضـــح التهديدات غير التقليدية لأمنه؛ وخاصـــة تلك المتعلقة بالتكلفة الإنســـانية للصراعات والنزاعات (ثجيل، ٢٠١٦).

الأمن المجتمعي: يقصد به خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية والدينية واللغوية والعرقية، وضـــرورية بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل (بخوش، ٢٠٠٨). ويعتبر البعد الجديد للأمن المبني اجتماعياً والذي يقوم على جسر الهوة بين أمن الدولة وأمان الأفراد (حمزاوي، ٢٠١١).

الأمن الصحي: عدد من الأنشطة تتمثل في الوقاية من الأمراض ومعالجة المصابين، وتأمين مستوى معيشي لائق بإشباع الحاجات البشرية الأساسية بخاصة الغذاء والسكن والكساء، يقصد بها تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض (البياتي، ٢٠١٠). **ويشتمل الأمن الصحي على البحوث والابتكارات والأساليب والتحديات والمعضلات الأخلاقية والقانونية التي تواجه المؤسسات العلمية والأمنية والصحية والتشريعية (عبد الأمير، ٢٠٢٠).**

١.٨ منهجية الدراسة

على الرغم من تعدد المناهج العلمية التي يمكن استخدامها في البحوث والدراسات العلمية، إلا أن الباحث سيعتمد في دراسته الحالية على كل من المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة وأسلوب المقابلة:

- المنهج (الوصفي- التحليلي): وهو أحد المناهج التي تتضمن تحليلاً مكتبياً مستنداً إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، حيث يقوم هذا المنهج على وصف بيانات حول ظواهر أو غيرها من الخصائص التي تقوم عليها الدراسة، كما يضع إجابات للتساؤلات التي يطرحها البحث، والتي تبدأ بمَن أو كيف أو أين وغيرها، أما الفكرة الكامنة للمنهج الوصفي فتقوم على عرض ودراسة عدد من الحسابات الإحصائية، مثل التردد والمتوسّط الحسابي، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث استخداماً من قبل الباحثين، وذلك بسبب النتائج الدقيقة التي يقدمها، كما يساعد في التعرّف على أسباب حدوث معضلة البحث والتي سيتم الاعتماد عليها من خلال التعرف على طبيعة الأمراض العابرة للقارات وتحديدها وخاصة (كوفيد-١٩)، ودراسة أثرها على الأمن القومي في دولة الكويت، كما سيتم اللجوء إلى التقارير والبيانات الصادرة عن اللجنة

المسـؤولة عن فيروس كورونا في وزارة الصـحة الكويتية، والعمل على تحليل مسـتويات الأمن الصـحي في الكويت، وتحليل دور تكامل المؤسسات الصحية والمؤسسات الأمنية في مجال مواجهة فيروس كورونا.

- **أسلوب المقابلة:** يعتبر أسلوب المقابلة بشكل عام أحد أساليب البحث النوعي، وتتضمن طرح أسئلة مفتوحة على أفراد العينة لجمع بيانات عن موضوع ما؛ وهي عبارة عن حوار لفظي وجهاً لوجه بين الباحث القائم بالملاحظة وبين شخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف الوصـول إلى حقيقة ما من أجل تحقيق أهداف الدراسـة، وفي هذه الدراسـة سـيتم اعتماد أسلوب المقابلة عبر إجراء مقابلات مع ذوي العلاقة والمسؤولين في دولة الكويت في إدارة الأزمات عن مدى تأثير وباء كورونا على الأمن القومي، وذلك بطرح أسـئلة عليهم متعلقة بهذا الموضـوع ومتغيراته، لما للمقابلة كأسـلوب في جمع البيانات من دور بارز في تحقيق أهداف الدراسـة والوصـول للنتائج التي تتوخاها الدراسـة في تحليل رأي المتخصصين حول الأثر الذي يعكسه وباء كورونا على الأمن القومي في دولة الكويت؛ كون هؤلاء المختصـين حين تجري مقابلتهم وطرح الأسـئلة عيلهم يقدّمون توضـيحاً وإجابات من وحي الواقع، وتعبر عن ما يجري في الكويت في الوقت الحاضـر جراء هذه الأزمة.

وتتضمن أسئلة المقابلة التي تم طرحها:

١- كيف أدت أزمة كورونا إلى إعادة رسم أدوار الأجهزة الأمنية والعسكرية في العمل في القطاعات المدنية خلال الأزمة؟

٢- ما أبرز التحديات التي واجهت الأمن القومي الكويتي نتيجة وباء كورونا؟

٣- كيف كانت جاهزية أنظمة الأمن الصحي والدفاعي لمواجهة فيروس كورونا؟

٤- كيف أثرت التدابير الاحترازية التي اتخذتها الكويت في حماية أمنها القومي عند انتشار الوباء؟

٥- ما أبرز الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها لتوفير منظومة حماية لمواجهة أي تهديد للأمن الصحي في الكويت؟

٦- كيف أدت أزمة كورونا إلى تهديد الأمن القومي والصحي والإنساني في الكويت؟

- **منهجية دراسة الحالة:** تعتبر منهجية دراسة الحالة إحدى الطرق المعتمدة على دراسة شاملة وعميقة للفرد أو المكان أو الدولة أو المنظمة، لفهم الظاهرة المدروسة أو التفاعل بين عوامل متعددة توضح الواقع الحالي أو التطور الذي يحصل في فترة معينة، حيث تصف دراسة الحالةِ الحالةَ من منظور تحليلي وتفاصيل دقيقة، وتفحص العوامل المعقدة التي يتضمنها الموقف المعني من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة أو الحالة المتوقعة دراستها، وفي هذه الدراسة جاء الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة عبر اختيار فيروس كورونا في دولة الكويت؛ من خلال تفحص كل العوامل المعقدة التي يتضمنها تأثير انتشار وباء كورونا فيها على الأمن القومي، من خلال تحليل العديد من التفاصيل كالتقارير التي طرحتها وزارة الصحة، وتحليل الإجراءات الحكومية، وتحليل ما تمت مناقشته خلال حضور جلسة مجلس الأمة الخاصة، وتدوين الإجابات التي تم طرحها خلال الجلسة حول موضوع كورونا وانتشاره في الكويت.

١.٩ الدراسات السابقة

تناولت دراسات ومقالات مختلفة موضوع الأمراض العابرة والحدود وأثرها على الأمن القومي، ومن هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

١- دراســة (كومبل، ٢٠٢٠) بعنوان "**تصــاعد الاعتماد على الجيوش في مواجهة كورونا "اليابان نموذجاً"**: هدفت إلى تحديد الإجراءات التي اعتمدها الجيش الياباني في التعامل مع فيروس كورونا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت لعدد من النتائج منها: أن اليابان قامت بالاعتماد على سـلسـلة من التدابير الوقائية لمواجهة انتشار فيروس كورونا، واعتمدت خلالها على قوات الدفاع الذاتي اليابانية بسبب تدريبها وجاهزيتها لمواجهة هذا الفيروس، كما جاء هذا الاعتماد على الجيش كإجراء شـــبيه بما فعلته العديد من الدول الأخرى، وتماشـيًا مع أجندة الإصـــلاحات الداخلية التي تســعى الحكومة اليابانية لتطبيقها لاحقًا، وقد أوصـت الدراسـة بالاهتمام بإشـراك الجيش بشـكل تدريجي في الأزمات التي قد تمر بها الدول.

٢- دراســة (تلجي، ٢٠٢١) بعنوان "**تداعيات جائحة فيروس كورونا المسـتجد في الخليج: التحديات والصعوبات**": هدفت الدراسة إلى دراسة تحديات قطاع الرعاية الصحية والأمن الغذائي في دول الخليج في ظل جائحة كورونا، وقد اعتمدت الدراســـة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث أظهرت الدراسة أن دول مجلس التعاون ستشهد مسارًا تراجعيًّا لنموها الاقتصادي، لأسباب عديدة أهمها: تباطؤ الطلب العالمي على الطاقة والتراجع في النشاط الاقتصادي بسبب الإجراءات الوقائية ضد وباء فيروس كورونا المستجد. ويتجلى أحد المآلات الواضـــحة للوضـــع الراهن في إمكانية أن تخفض دول مجلس التعاون مشـــاركتها في النزاعات والمشـــكلات الإقليمية وتوجيه جهودها لحماية أمنها القومي والصحي والإنساني.

٣- دراسـة (بدر الدين، ٢٠٢٠) بعنوان "**أزمة كورونا بين أمننة الوباء وعصـرنة الجيوش**": هدفت الدراسـة إلى التعرض لمفاهيم الأمن وتطورها من التقليدي الكلاسـيكي إلى مفاهيم

أكثر شـمولية وحداثية، وتعرج على بناء التحولات الجوهرية لعقيدة الجيوش الحديثة، كما ركزت على دور الجيش الجزائري في الأزمة، مع محاولة فهم عسـكرة المجال الصـحي للسيطرة ودرء الخطر وتحول الموضوع من اختصاص قطاعات الصحة إلى تهديد أمني مستجد ويهدد الأمن الوطني القومي أولا ثم الأمن الدولي والعالمي؛ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصـفي التحليلي للتوصـل لعدة نتائج منها: أنه في حال انتشـار الأمراض والأوبئة يمكن أن تلعب الجيوش والمؤسسات العسكرية دورا متكاملا ومحفزا للدور الذي تقوم به الجهات المدنية المعنية بمكافحة الأمراض، كما يمكن أن يتصـاعد دورها بشـكل عام بحيث يصبح دورا نوعياً حينما يتفشى الوباء وتصبح القدرات المدنية غير قادرة على الاستجابة السريعة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز فرص بناء الثقة بين المؤسسات العسكرية والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة بشكل عام.

٤- دراسـة (الحداد، ٢٠٢٠) بعنوان "**كورونا. كيف سـيعيد صـياغة سـياسـات الدفاع وبناء القوة الشـاملة للدول**": هدفت الدراسـة إلى دراسـة كيف تغيرت الرؤية لطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن القومي في ظل أزمة كورونا، وقد اعتمدت الدراسـة على المنهج الوصـفي التحليلي، وقد توصـلت الدراسـة إلى أن فيروس كورونا سـيجعل متخذي القرارات يضـعون السياسات الدفاعية ضـمن أوضـاع المشكلات الطبية الكبرى في إطار العقيدة والتخطيط العسـكري بدرجة أكبر من ذي قبل، من المتوقع أن تشـهد الفترة المقبلة إعادة النظر من جانب العديد من الدول المتقدمة، وخاصـة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، عبر إعادة النظر في أولويات الإنفاق الدفاعي لتصـبح متمحورة حول الحماية من هذه الأوبئة والأمراض.

٥- دراســة (أحمد، ٢٠٢٠) بعنوان "**لماذا تشــكل الفيروســات العابرة للحدود تهديداً للأمن والسلم الدوليين؟**": هدفت إلى دراسة أهمية إدخال الأوبئة ضمن سياسات الأمن الوطني للدول، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن القدرات الأساسية للصــحة العامة التي تعتبر ضــرورية لمواجهة الفيروســات والأوبئة؛ لم يتم تطويرها في العديد من دول العالم بما يكفي للتعامل مع تفشي هذه الأمراض الخطيرة، وإذا استمر هذا الوضــع فإن قدرة الدول على مواجهة انتشــار الفيروسـات سـتتضــاءل، وبالتالي سـتتزايد احتمالات تحول هذه الفيروســات العابرة للحدود والأمراض المتفشــية إلى أوبئة عالمية لا يمكن السيطرة عليها، ومن ثم ستتزايد خطورتها على الأمن والسلم الدوليين. وقد أوصت الدراسة بأنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الفيروسات حتى لا تتحول إلى أوبئة لا يمكن السيطرة عليها.

٦- دراســة (أبو كريم، ٢٠٢٠) بعنوان "**التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنســاني والصــناعي في مواجهة فيروس كورونا**": هدفت الدراســة إلى بحث آلية تأثير فيروس كورونا على الأمن الإنساني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن الفيروس أدى إلى الكثير من التداعيات الإنسانية والسياسية والاقتصادية التي تســبب فيها الفيروس خلال وقت قصــير، حتى بات العالم أمام تحدٍّ وجوديٍّ؛ مما أدى إلى تصاعد حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية الحادة التي يواجهها العالم، مع بروز المؤشــرات التي تتحدث عن عجز القطاع الصــحي في دول كثيرة عن مواجهة الأعداد الكبيرة من الإصــابات من جانب؛ ودخول الاقتصــاد العالمي في أزمة حادة من جانب آخر، فكل المؤشــرات والدراســات تؤكد حدوث انكماش حاد للاقتصــاد العالمي خلال السنوات القادمة.

٧- دراســة (المشــهداني، ٢٠٢٠) بعنوان "**الأمن الشــامل في مواجهة الأزمات والكوارث: جائحة كورونا نموذجاً**": هدفت الدراســة إلى تحديد آثار جائحة كورونا وتداعياتها الثقيلة على حالة الأمن الوطني والدولي بعد تفشي الفيروس وتصاعد أعداد الإصابات والوفيات في معظم أنحاء العالم، وما صاحب انتشار هذا الوباء الفتاك من خوف ورعب، وتهديد للأمن والصــحة؛ إذ أقدمت دول العالم على فرض الحجر الصــحي ووقف حركة النقل وإغلاق الحدود، كما وجدت أجهزة الشرطة نفسها ملزمة بمسؤوليات أمنية جديدة، ودفع الوباء كثيرا من دول العالم إلى إصدار تشريعات إضافية لحماية الصحة العامة ومعاقبة منتهكي الحجر الصــحي، وتتناول الدراســة جائحة كورونا من وجهة نظر أمن الأزمات والكوارث، ودراسة الآثار السلبية -من أمنية واجتماعية ونفسية- لانتشار كورونا على المجتمعات وضــغوطات ما بعد الحجر الصــحي، وتدرس بعض الظواهر ذات الصــلة، ومنها ظاهرة الوصــمة وظاهرة الســلوك الجمعي التي تناولها علماء النفس الاجتماعي وعلماء السلوك؛ حيث جسدت هستيريا كورونا في حالة الفزع غير المبرر، والسلوكيات غير الرشــيدة التي عمت الأســواق مع انتشــار الفيروس، لقد عصــفت جائحة كورونا بمجتمعاتنا وأدت إلى تعديل في العديد من السلوكيات الاجتماعية.

الدراسات الأجنبية

١- دراســة (Zheng .et, al 2014) بعنوان " **Emerging and re-emerging infectious diseases: challenges and opportunities for militaries الأمراض المعدية الناشــئة والناشــئة: التحديات والفرص للجيوش**": هدفت الدراســة إلى توضــيح التحديات التي تفرضــها الأمراض المعدية على الجيوش وكيفية التعامل معها؛ حيث وجدت الدراسة أن الأفراد العسكريين يتعرضون لخطر أعلى للإصابة بالأمراض

المعدية الناشئة، كما أن هذه الأنواع من الأمراض تقدم فرصًا للنهوض بالطب العسكري الوقائي والعلاجي، وقد تم اعتماد بعضها لاحقًا في البيئات المدنية، والتي تشمل اللقاحات والأدوية الجديدة، والتدخلات الصحية العامة الأفضل، كما أوصت الدراسة بأهمية استمرار الجهود الرامية إلى ضمان توفير بيئة أكثر أمانًا لكل من الجيش والمجتمع ككل.

٢- دراسة (Evans.2010) بعنوان " **Pandemics and National Security الأوبئة والأمن القومي**": هدفت لإعادة تعريف الأمن القومي في ظل انتشار الأوبئة؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت لنتائج منها أن الأمراض الناشئة وإمكاناتها الوبائية قد تشكل تهديدًا أكبر للأمن القومي، لا سيما في عصر العولمة الذي يمكن أن ينتشر فيه المرض بسرعة أكبر من العصور السابقة، وأن الأوبئة تسبب ٣٤٪ من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم، بينما لا تمثل الحرب سوى ٠,٦٤٪ من تلك الوفيات، وقد أوصت الدراسة بتحسين عمليات الكشف من خلال المراقبة الحيوية باعتباره هو المفتاح لوقف الأوبئة، ويجب على الولايات المتحدة زيادة تمويلها والتركيز على تحسين القدرة على التحمل البيولوجي المحلي والعالمي لمواجهة التهديدات المحتملة للأمراض والأوبئة.

٣- دراسة (Cecchine & Moore,2006) بعنوان " **Infectious Disease and National Security" الأمراض المعدية والأمن القومي**": هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توفر المعلومات المتعلقة بالتهديدات العالمية للأمراض المعدية، وتحديد مدى ملاءمة هذه المعلومات واستخدامها لدعم صنع السياسات الأمريكية في منع مثل هذه التهديدات أو الاستجابة لها، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقصائي لدراسة الحالة الحالية لنظم المعلومات المتاحة ذات الصلة بالأمراض المعدية، وإجراء مقابلات لـ(٥٣)

من كبار صـــانعي الســـياســـات والموظفين من الوكالات عبر الحكومة الفيدرالية ومن منظمات خارجية مختارة، وقد توصـــلت الدراســـة إلى أن النموذج الجديد الذي يربط الأمراض المعدية بالأمن القومي كان قد تطور بالفعل خلال التســـعينيات، وأصـــبح ذا أولويـة أكثر بعد أحداث الإرهاب التي وقعت في ســـبتمبر وأكتوبر ٢٠٠١. وتعترف مبادرات السـياسـة الأمريكية الأخيرة بوضـوح بالعلاقة بين الأمراض المعدية –المتعمدة والتي تحدث بشكل طبيعي– والتهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي، والسعي لتفعيل الاستجابات لهذه التهديدات الجديدة.

٤– دراســـة (Peterson.2002) بعنوان " **Epidemic Disease and National Security الأمراض الوبائية والأمن القومي**": هدفت إلى توضيح ما إذا كانت الأمراض الوبائية تعرّض للخطر الأمنَ القومي أم لا، ومتى وكيف قد تُحدث هذه الأمراض هذا الخطر وتهدد الأمن القومي، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الأمراض ستعرض المواطنين الأمريكيين في الداخل والخارج للخطر، وتعمل على تهديد القوات المســـلحة الأمريكية المنتشـــرة في الخارج، وتفاقم عدم الاســـتقرار الاجتماعي والسـياسـي بشـكل رئيس، الأمر الذي يؤدي في النهاية لتهديد واضـح للأمن القومي الأمريكي.

تعقيب على الدراسات السابقة

- **من حيث هدف الدراســة:** جاءت معظم الدراســات الســابقة لتدرس أثر الأمراض العابرة والأوبئة على الأمن القومي في الدول التي تمت الدراســـات فيها، وهذا ما تشـــترك به الدراسـة الحالية مع معظم هذه الدراسـات في أنها تأتي للإجابة على أثر الأمراض العابرة للقارات (فيروس كوفيد–١٩) على الأمن القومي، ونرى ذلك في دراســـة المشـــهداني

(٢٠٢٠) ودراسة أبي كريم (٢٠٢٠) وPeterson (٢٠٢٠) والتي جاءت لتوضح مدى تأثير فيروس كورونا كوباء عالمي على الأمن القومي للدول، لتتماشى بذلك وهدف الدراسة الحالية القائم على تحليل أثر وباء كورونا كأحد الأمراض العابرة على الأمن القومي في دولة الكويت، إلا أن بعض الاختلافات ظهرت بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة والتي ارتكزت على تحليل دور القوات العسكرية في تحقيق الأمن القومي في ظل انتشار وباء كورونا، مع عدم التركيز على الجانب الصحي؛ كالدراسة التي قام بها كل من بدر الدين (٢٠٢٠) و (Zheng .et, al 2014) والتي ركزت على دور الجيش في حماية الأمن القومي في ظل انتشار الوباء، في حين تأتي الدراسة الحالية لتركز على الدور المتكامل للدولة وخاصة الجهات الصحية في حماية الأمن القومي في ظل انتشار وباء كورونا في دولة الكويت.

- **من حيث بيئة الدراسة:** تتميز الدراسة الحالية بأنها ستدرس تأثير الأمراض العابرة على الأمن القومي في دولة الكويت، على الرغم من الدراسة التي قام بها تلجي (٢٠٢١) حول تأثير فيروس كورونا على دول الخليج العربي؛ إلا أن هذه الدراسة جاءت لتدرس الجانب الاقتصادي وتأثره بهذا الوباء بشكل خاص؛ في حين تأتي الدراسة الحالية لتختص بتأثير فيروس كورونا في دولة الكويت على محاور الأمن القومي وخاصة الصحي منه أكثر من الجانب الاقتصادي؛ مما يجعلها دراسة نوعية مختلفة؛ كونها تغطي هذا الجانب المهم في دولة الكويت على وجه الخصوص.
- **من حيث منهجية الدراسة:** على الرغم من اشتراك الدراسة الحالية بمعظم الدراسات السابقة في اتباعها للمنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يساهم في تحليل البيانات والمعلومات والتوصل للنتائج المتناسبة وأهداف الدراسة عبر تحليل التجربة الكويتية في مواجهة

فيروس كورونا، واستخلاص مدى نجاحها بالاعتماد على تقارير صحية وبيانات حكومية صـادرة عن لجنة وزارة الصـحة المسـؤولة عن ملف فيروس كورونا في الكويت؛ إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة باعتمادها على منهجية دراسة الحالة لانتشار الفيروس في دولة الكويت، والإجراءات التي اتبعتها في مواجهة الوباء، واعتمادها على أسلوب المقابلات عبر مقابلة المختصين في إدارة الأزمات لتحقيق أهداف الدراسة.

الفصل ٢: "الإطار النظري" مقاربات نظرية للأمن القومي

جاءت النظريات التي اهتمت بتفسير الأمن القومي لتتناسب مع التغيرات العالمية المستمرة؛ سواء أكانت السياسية أم العسكرية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتغير موازين القوى وظهور أشكال مختلفة من التكتلات والأحلاف، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، مما فرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً لمفهوم الأمن القومي، في هذا السياق سيتم تناول موضوع المقاربات النظرية لمفهوم الأمن القومي من خلال التركيز على ثلاثة مباحث رئيسة:

المبحث ١: نظريات تفسير الأمن القومي.

المبحث ٢: الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي.

المبحث ٣: العلاقة بين الأمن الإنساني المجتمعي والأمن القومي.

٢.١ المبحث ١: نظريات تفسير الأمن القومي

بدأ تعريف الأمن القومي في بدايته بالبعد العسكري؛ حيث أشار إلى القوة العسكرية للدول، والتي تضـمن لها عدم تضـحيتها الكاملة بجميع مقدراتها تجنباً لويلات الحروب، مع قدرتها وإمكانيتها على حماية نفسها عسكرياً إن اقتضت الضرورة (القاسمي، ٢٠١٩: ص٢٢).

بدأ التسـاؤل حول كيفية ضـمان هذا الأمن للدولة مع ظهور مصـطلح الأمن القومي للدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مما دعا لظهور العديد من النظريات التي قدمت آليات مختلفة رأت أنها هي الضامنة لتحقيق الأمن القومي، ويمكن في إطار هذه النظريات التمييز بين اتجاهين:

الاتجاه الأول: الاتجاه التقليدي؛ الذي ظهر خلال فترة الحرب الباردة، وهو عبارة عن **النظريات الوضـــعية** للأمن القومي التي حافظت على النظام القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأنها هي الوحدة الأســـاســـية المرجعية لتحقيق الأمن، ومن هذه النظريات:

- **النظرية الواقعية:** سـيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسـة الواقعية على حقل العلاقات الدولية والدراســات الأمنية على وجه التحديد؛ حيث ركزت على اعتبار أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وبالتالي فهذه الأخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها وحماية سيادتها، وعندما تكون الدولة مشـغولة بآفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو همها وهدفها الأسـاسـي، وترى المدرسـة الواقعية أن السـلام هو غياب الصـراع المسـلح أو الحرب، ويمكن أن يسـتمر هذا السـلام إذا الدول حافظت على القوة العسكرية الكافية لردع أو صـد أي هجوم من قبل القوى المعادية، وتؤكد الواقعية على الحتمية التاريخية للصـــراع بين الدول ذات الســـيادة، وخلال الحرب الباردة ركز التفكير الأمني الواقعي بـالأســـاس على إمكانية قيام حرب نووية بين الاتحاد الســـوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد مثلت مفاهيم الردع والضـــربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزءاً من معجم الواقعيين الأمني، وحســب الواقعية الكلاســيكية فإن الأنظمة الأمنية ســتبقى قائمة طالما كانت مصـــالح الأعضـــاء متوافقة، وعندما تتباعد هذه المصـــالح والتي تتمثل في تحالفات أو ميزان قوى أو غيرها من الترتيبات الأمنية الجماعية؛ فإنها تتفكك وتتغير، وتعتبر أفكار توماس هوبز من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية؛ حيث يرى هوبز أن الحرب تنشـأ من الميل الفطري للبشـر لمحاربة بعضـهم البعض بدلا من التعاون، وبالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنســـانية، "فالحالة الطبيعية" عند

هوبز تعتبر أن كل إنســـان هو تهديد محتمل؛ لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محدودة هو "صراع الكل ضد الكل" (غريفيش وأوكلاهان، ٢٠٠٨: ص٧٩).

تتمثل أهم عناصر مفهوم الأمن القومي لدى النظرية الواقعية فيما يلي (عبد الحفيظ، ٢٠٢٠: ص٤):

- أن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة.
- أن التهديدات التي تواجه الدولة هي ذات طابع عسكري بالأساس ومصدرها خارجي.
- أن مسئولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

- **النظرية الثورية:** يســـعى أنصـــار النظرية الثورية إلى تغيير النظام وليس إلى مجرد إصـــلاحه، ويرون أن التغيير واجب لأن النظام يعاني من حالة ظلم واضـــح، ومن هنا فمن الضروري القيام بتغيير سريع وثوري، وقد وجدت هذه الرؤية صدى كبيراً في دراسة علاقات الشـــمال والجنوب والتنمية في عالم الجنوب، وذلك بســـبب الفقر المدقع الذي تعانيه أغلبية شعوب العالم، وترفع النظريات الثورية من شأن قيمة العدالة، وترى الحرب كمحصلة للاستغلال الاقتصادي من دول الشمال لدول الجنوب، وترى التغيير في هذه العلاقات الاقتصادية مفتاحاً لحل مشكلة (عطية،٢٠١٠: ص٣٩).
- **النظرية الليبرالية:** قامت النظرية الليبرالية بشـــكلٍ رئيسٍ على هدف تحقيق الســـلام الدولي، وضـــرورة تعزيز التعاون الدولي والاعتماد المتبادل كوســـيلة لمنع الحرب، والتي يرونها خطأ يجب مواجهته ومنعه؛ فهي ليســـت أســـاس العلاقات الدولية كما يرى الواقعيون، كذلك تنظر الليبرالية للطبيعة البشـــرية نظرة إيجابية؛ فترى أن الإنســـان كائن عقلاني رشـــيد يســـعى إلى تحقيق الكمال وليس أنانياً، وبالاتســـاق مع موقفهم الداعي إلى الســـلام العالمي رأوا أن البيئة الدولية ليســـت بيئة فوضـــوية؛ إنما هي بيئة تعاونية تقوم على الاعتماد المتبادل والمصـــالح

المتشابكة ما بين الدول والتي ليست هي الفاعلة الوحيدة في تلك البيئة؛ حيث تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً كبيراً في التأثير على سياسات الدول، وبالتالي يمكن القول بأن النظرية الليبرالية تدعو إلى السلام الدولي عبر الاعتماد الاقتصادي المتبادل (لاندوس، ٢٠٠٨: ص٧٦).

تعد النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم والتعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إمانويل كانط للسلام الديمقراطي، وبالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعلة الوحيدة في العلاقات الدولية وإن كان دورها أساسيا لضمان الأمن.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تبسيطا وأكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية؛ فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، والليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصوراً أمنيًّا مخالفًا للمنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجًا لتطبيق مبادئ هذا المنظور، لكن الليبراليين يمتلكون تصوراً بديلاً يتمثل في الأمن الجماعي؛ وهو وفقًا لـ (قولدستين) يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء أكانت الدول، أم المنظمات غير الحكومية، أم الشركات متعددة الجنسيات، أم الأفراد؛ لمواجهة التهديدات الأمنية (عابدين وميتيكس، ٢٠٠٤: ص٥).

لقد هيمن الاتجاه التقليدي في تحليله لسير العلاقات الدولية وتفسيره للأمن القومي لعدة عقود خاصة في فترة الحرب الباردة، والذي رأى أن أمن الدولة القومي مرتبط بمصلحتها الوطنية، وأن تعزيز أمنها القومي مرتبط بتعزيز قدراتها العسكرية، ورحبت بأي تحالف دولي تقوم به الدول

لضمان أمنها، وتبني الإستراتيجيات التعاونية التي تقوم على تكوين علاقات دبلوماسية بين القوى بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والحد من التهديدات ضدها.

الاتجاه الثاني: اتجاه الموسعين أو **الاتجاه المعارض للاتجاه التقليدي** الذي ظهر في الثمانينيات من القرن العشرين مع بداية ظهور الانفراج الدولي والانفتاح في العلاقات الأمريكية السوفيتية وبناء الثقة في النظام الدولي، وهو عبارة عن **النظريات ما بعد الوضعية** التي انتقدت النظريات الوضعية؛ من حيث اقتصارها على مركزية دور الدولة، وطالبت بتوسيع الأجندة الأمنية، ومن أهم هذه النظريات:

- **مدرسة كوبنهاجن:** تجاوبت مدرسة كوبنهاجن مع هذه التغيرات الدولية؛ خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، بالإضافة إلى انتفاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية والتطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة؛ كالمنظمات الدولية الحكومية/ غير الحكومية، والأفراد، والشركات متعددة الجنسيات؛ فلقد ساهمت هذه المدرسة في تعميق وتوسيع مضامين الأمن، ومن أهم مفكريها **باري بوزان**؛ وقد رأى وجوب توسيع مجال البحث في دراسات الأمن إلى قطاعات أخرى غير العسكرية والتي ركزت عليها النظريات الوضعية؛ كالقطاع السياسي والاقتصادي والمجتمعي والبيئة (الصادق، ٢٠١٤: ص٢٣).

تعد نظرية الأمننة من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة؛ حيث طورها أولي ويفر، وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة، وقد حدد ويليامز السياق الفكري لنظرية الأمننة فقال: "إنها تدمج بين أفكار الواقعية الكلاسيكية المتأثرة بأعمال كارل شميت وأفكار البنائية الأخلاقية"، كما قدم ويفر

مصطلح **اللا أمننة** والذي رأى فيه أن تحويل قضايا معينة إلى أمنية يتطلب إجراءات معينة وبالتالي التقليل من حدة الأمننة" (ابن عيسى، ٢٠١١: ص٢٧).

- **اتجاه النقديين:** هي نظرية تدعي أن لها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي؛ فالأمن بمعنى الانعتاق هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدمًا لتجسيد خياراته، ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم (خليل، ٢٠١١: ص٢٥)، وتعتبر الفترة الممتَدَّة من مطلع الخمسينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين مرحلة الاتجاه النقدي في تاريخ الدراسات الأمنية، تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" في تحليل الشؤون الأمنية، كما اتسمتْ بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري المُوَجَّهة لما اعتبر "قيم حيوية" للدولة؛ أي البقاء والاستقلال الوطنيين، في هذه المرحلة جاء ربط الأمن (أو التهديد) بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره كلّ ما يهدد هذه القيم أو يُقلّل منها، وهذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطيره من منظور "دولتي"، وتبنَّاه الممارسون تحت مسمى "الأمن القومي" (جاسم، ٢٠٠١: ص٥).

ويعتبر هذا الاتجاه اتجاهًا معارضًا للنظريات الوضعية في الأمن؛ حيث يتضمن تيارين (دير، ٢٠١٤: ص١٥):

- **التيار الأول:** هو ما يعرف **بمدرسة ويلز**، ومن روادها كين بوث وريتشارد وين جونز، ويركز مضمونها على فكرة التحرر أو الانعتاق الإنساني؛ فالأمن يتحقق عندما يتم تحرير الناس من القيود البشرية والمادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به.

- **التيار الثاني:** هو **تيار كيت كراوس وميشال ويلليامز**، ويرى ضرورة الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى إلى التركيز على الأفراد والمجتمع والهوية.

لقد اتسمت هذه المرحلة من تاريخ دراسة الأمن القومي بعدة سِمات هي (القاسمي، ٢٠١٩: ص٢٦):

أولاً: كانت معظم الأفكار والنظريات المطوّرة في الحقل موجّهة عبر فرضيات النموذج الواقعي؛ تعتبر أفكار مركزية الدولة، ودوافع الدولة للقوة والأمن، إضافة إلى محورية قضايا الحرب والنزاع؛ من بين الفرضيات الأساسية للواقعية، وهي ذاتها مباني الدراسات الإستراتيجية.

ثانيًا: سيطر مفهوم الأمن القومي على الأجندة البحثية للحقل؛ حيث اقتصر الاهتمام فقط على التهديدات ذات الطابع العسكريّ الموجَّهة لبقاء واستقلال الدول، لقد أدَّى هذا الاهتمام الحصريّ على فاعلية الدولة والقطاع العسكري إلى وجهة نظر ضيِّقة لمفهوم الأمن، وحقل الدراسات الأمنية توصف عادة بالمقاربة التقليصية.

ثالثًا: غلبت في هذه المرحلة الأفكار والنظريات التي تركز على الجوانب المادية للتهديدات، (مثل: نسبة التسلُّح، قدرات الدولة، وعوامل القوة الأخرى) وتهمل أهمية القواعد والمعايير، وتاريخ التفاعل، ونمط العلاقات، وغيرها من العناصر المثالية في تعريف الأمن.

ومن العناصر التي أثرت على تحول مفهوم الأمن القومي في ظل النظام العالمي الجديد ما يلي (مختار، ٢٠٠١: ص٢٥):

١. التغير في بنية النظام الدولي؛ من ثنائي القطبية إلى آحادي القطبية.

٢. توسع مفهوم الأمن ليشمل مفاهيم جديدة كالأمن الاقتصادي والتكنولوجي، بالإضافة إلى العسكري.

٣. التحول من مفهوم الأمن الجماعي إلى مفاهيم الأمن الإنســـاني وحماية المدنيين والتي رافقتها تدخلات دولية لحماية هذه الحقوق والمفاهيم الجديدة.

ويظهر أن هذه النظريات الجديدة تطورت بفضـــل التحولات الجذرية في نهاية القرن العشـــرين ونهاية الحرب الباردة، وما أســـفر عنها عدة نتائج وتداعيات على مجال التنظير في العلاقات الدولية والأمن القومي، واتســـع مفهوم الأمن القومي بناء على متغيرات البيئة والنظام الدولي، وتعدى ليشـــمل العديد من القضـــايا ويتمكن من التعامل مع العديد من الفواعل الدولية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة.

٢.٢ المبحث ٢: الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي

اتسـم مفهوم الأمن المعاصـر بناء على متغيرات البيئة الدولية بصـيغة التحول، ولم يعد يقتصـر على مسائل الحدود أو إنشاء ترسانة من السلاح أو التدريب العسكري والمعدات العسكرية، وأي قضـايا ذات طبيعة اقتصـادية؛ إنما تعدى هذه المسـائل ليشـمل الاجتماعية أيضـا؛ فهو قضـية مجتمعية تشـــمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة، وقد ظهر اتجاه "نموذج المجتمع العالمي" الذي يرى أن التهديدات والمخاطر التي تواجه المجتمعات والدول ليســـت بالضـرورة ذات طابع عسـكري مثل تلوث البيئة؛ حيث إن هناك تهديدات متنوعة ومتعددة لا تقل أهمية عن التهديد العسـكري، والتضـخم السـكاني والفقر والتخلف، وقلة الموارد وحقوق الإنسـان، وقضايا المرأة وغياب الديمقراطية، والتوزيع غير العادل للثروات، والأمراض السارية وقضايا أخرى كثيرة (الرشدان، ٢٠١٩: ص١١٩).

ويأتي مفهوم الأمن القومي متماشـــياً مع طبيعة المرحلة الحالية والمقبلة وإســـتراتيجيتها، ويمكن التعبير عنه بأنه: فلسـفة يقوم النظام السـياسـي والاجتماعي على اتباعها للوصـول إلى تطبيق

أنماط اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية وسياسية مختلفة، بهدف تحقيق أعلى معدلات من التنمية والحماية والأمن للمجتمع أو للجسد الاجتماعي للدولة (جاسم، ٢٠٠١: ص٦).

لقد أحدثت التحديات الأمنية الجديدة تحولاً في المضـــامين والمفاهيم للأمن القومي؛ فقد تجلَّى للباحثين في الدراســـات الأمنية قصـــور المقاربات الأمنية القائمة على الدولة باعتبارها مرجعية للدراسات الأمنية، وبذلك سعوا إلى بناء مقاربة جديدة للأمن تتخذ من الفرد وحدة للتحليل عوضًا عن الدولة، وعليه أدَّتْ هذه النظرة الجديدة للمعضـــلة الأمنية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وأصبح ينظر إلى الأمن كمفهوم واسع يمسّ ويتأثر بكافة القطاعات العسكرية منها والاقتصادية والســـياســـية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا حدث تجاوز للمفهوم التقليدي للأمن، وبدأ الحديث خلال العقود الأخيرة عن مقاربة جديدة للأمن القومي (حبيب، ٢٠١٠: ص٢٦)، ومن ثم بدأ التركيز على أبعاد جديدة لمفهوم الأمن القومي كالأمن الســـيبراني والأمن البيولوجي والأمن الاقتصادي وأمن الطاقة.

الأمن السيبراني

يعرف الأمن السيبراني على أنه ذلك الحقل الذي يهتم بدراسة طرق حماية البيانات المخزونة في أجهزة الحاسوب إضافة إلى الأجهزة الملحقة وشبكات الاتصالات، والتصدي للمحاولات الرامية إلى الدخول غير المشروع إلى قواعد البيانات المخزونة، أو تلك التي ترمي إلى نقل أو تغيير أو تخريب الخزين المعلوماتي لهذه القواعد (أعزان، ٢٠٠٦: ص٥٩).

كما يعرف الأمن الســـيبراني على أنه مجموعة من الآليات والإجراءات والوســـائل والأطر التي تهدف إلى حماية البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر (أي الفضاء السيبراني بصفة عامة) من مختلف الهجمات والاختراقات (التهديدات السيبرانية) التي قد تهدد الأمن القومي للدول، كما يعرف الأمن الســـيبراني على أنه مجموع الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأجهزة الأمنية أو الأخرى

للمحافظة على سرية المعلومات الإلكترونية، ومنع الاختراقات الفيروسية من أجل ضمان وصول المعلومات الحاسوبية إلى الجهات المختصة وفي الوقت المناسب، وضمان عدم وقوعها في أيدي الأعداء أو الأصدقاء على حد سواء، خاصة بعد الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والتداولات الإلكترونية (العلي، ٢٠١٧: ص٢٢٤).

الأمن البيولوجي

هو نهج إستراتيجي ومتكامل لتحليل وإدارة المخاطر المعنية المحدقة بحياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات وما يرتبط بها من المخاطر المحدقة بالبيئة، وهو يستند إلى تمييز الصلات الحاسمة بين القطاعات واحتمال انتقال الأخطار داخل القطاعات وبينها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على نطاق النظم، ومن شأن استعراض تكوين القدرات الوطنية فيما يتعلق بالأمن البيولوجي ككل أن يساعد على تحديد أي ثغرات في اللوائح وفي عملية الرصد. ومن المرجح أيضاً، مع تطور التكنولوجيات الخاصة بكشف الآفات والأمراض؛ أن تنشأ جوانب تآزر بين القطاعات في مجالات مثل: علم الفيروسات أو كشف المستويات المنخفضة من الملوثات الكيميائية. والغاية المنشودة في خاتمة المطاف هي تعزيز القدرة الوطنية على حماية صحة الإنسان ونُظم الإنتاج الزراعي والناس ودوائر الصناعة المعتمدة عليهم (الأمين، ٢٠٢٠: ص٣).

الأمن الاقتصادي

يعرف الأمن الاقتصادي بأنه عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج؛ خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي

على بُعد نفسي للإنسان؛ فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي. يعرف الأمن الاقتصادي الوطني على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي (حسن، ٢٠١٣: ص٣٥).

ويعتبر الأمن الاقتصادي من أهم المواضيع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ وذلك فيما يتعلق بزيادة أو انخفاض الدخل القومي، ذلك أن انعدام الأمن يؤدي إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد أو إهمالها، وكذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة مما يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن من خلال رفع مستوى المعيشة وتنمية القطاعات والعدالة في التوزيع (سالمان، ٢٠٠٥: ص٣٠).

أمن الطاقة

يعد أمن الطاقة عبارة عن حماية نظام الطاقة من أي تهديد؛ مما يعني تهيئة الظروف التي من شأنها أن لا تعرض خطوط إمدادات الطاقة لأي مخاطر، الأمر الذي يتطلب وجود تقديرات وتخمينات دقيقة حول التهديدات التي يمكن أن تواجه نظام الطاقة، وكذلك إدراك مدى حجمها وتأثيرها على ذلك النظام؛ من خلال تبادل المعلومات ما بين الدول المصدرة ودول العبور والمستهلكة، وتعزيز النقاط الأمنية والرقابية على طول طرق الإمدادات، ويختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة الى أخرى على أساس طبيعة احتياجاتها من الطاقة وموقعها الجغرافي وعلاقاتها الدولية ونظامها السياسي والاقتصادي؛ فبينما يسعى المستوردون للطاقة إلى تأمينها بأسعار منخفضة وإلى ضمان استمرار تدفقها؛ فإن مصدّري الطاقة يسعون إلى تأمين الطلب وضمان بيع إنتاجهم بأسعار مناسبة على المدى البعيد، وبالتالي يصبح بالإمكان التنبؤ بثبات تدفق الإيرادات على الميزانيات الوطنية (توفيق، ٢٠١١: ص٤٣).

يُعنى أمن الطاقة بتوفير الطاقة على نطاق واسع في ظل التوزيع غير المتكافئ لمصادر الطاقة غير المتجددة على مستوى العالم؛ فالدول خاصة ذات الاقتصاديات الحديثة والمتطورة تعتمد على الطاقة غير المتجددة بشكل متزايد لمقابلة احتياجاتها بكميات كافية وبأسعار معقولة، وبحكم أن الدول التي تمتلك مصادر هذه الطاقة تعتمد عليها كمصدر اقتصادي رئيسٍ؛ فإنها تعمل على بيعها بأسعار مجزية وبالكميات التي تحددها، فالمعادلة بين المنتجين والمستهلكين أصبحت هاجساً من الهواجس التي تهدد أمن الطاقة العالمي؛ من خلال ما تتعرض له البنية التحتية لمصادر الطاقة، بسبب عدم الاستقرار في الدول المنتجة للطاقة وبفعل العمليات الإرهابية (بيومي، ٢٠١١: ص١٨).

تختلف تعريفات أمن الطاقة وتتعدد بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة العالمي من كونها منتجة للطاقة أم مستهلكة؛ فبالنسبة إلى الدول المصدرة؛ يقوم الجزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، ويركز على أمن العائدات من سوق الطاقة، وفي الغالب ما يكون المكسب الاقتصادي الذي يحقق عائدات وفائضًا ماليًّا شرطًا أساسيًّا للأمن الاقتصادي؛ وبالتالي يتحقق أمن الطاقة لديها، وعلى العكس من ذلك تولي الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجتها من الطاقة على الخارج أهمية إلى خطر تعرقل الإمدادات؛ فهي تبحث عن تنويع مصادر العرض لغرض الوصول الآمن للطاقة في ظل التنافس الكبير بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة، في حين أن الدول المصدرة للطاقة تبنت فكرة وطنية للطاقة؛ إذ بدأت الدول المنتجة للطاقة تتبنى هذا المفهوم من خلال التركيز على أمن الاحتياطات الذي يعد جزءًا أساسيًّا من أمنها القومي وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي (الخفاجي، ٢٠١٨: ص٥٢).

٢.٣ المبحث ٣: العلاقة بين الأمن الإنساني والمجتمعي والأمن القومي

لطالما اعتبر الأمن القومي لسنوات طويلة هو المفهوم الوحيد لحماية الدولة وسيادتها من أي تهديد ذي طابع عسكري يأتي من الخارج، لكن في ظل التحولات الكبرى التي شهدها العالم بداية من تسعينيات القرن الماضي، وما كشفته من هشاشة في المنظومة الأمنية للدول؛ ظهر مفهوم جديد للأمن يرتكز على أمن الإنسان بدل أمن الدولة، وبضعة اعتبارات لكافة أنواع التهديدات الأمنية، ويشرك فواعل جديدة إلى جانب الدولة وهو "الأمن الإنساني"، وهذا المفهوم الجديد لم يأت كبديل للأمن القومي؛ بل جاء ليكمله ويضمن له فعالية أكبر (لطالي، ٢٠١٨: ص١٦٠).

٢.٣.١ العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن القومي

يأتي مفهوم الأمن القومي بأنه عملية حماية كيان الدولة من جهة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى، والتي في ضوئها يتكون الأمن القومي من أربعة متغيرات مستقلة بذاتها لكونها إجراءات عملية مترابطة من برنامج بناء الدولة وقوة المجتمع، والتي بناء عليها لم يعد يقتصر مفهوم الأمن القومي ونطاق تداخله على مجال محدد دون مجال آخر، وجاء هذا نتيجة تعدد أدوار الدولة وتفاعلاتها الداخلية منها والخارجية؛ هذا من جهة، ونتيجة مدركات واهتمامات وأبعاد الأمن القومي ذاتها من جهة أخرى، والذي يسعى إلى تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الحيوية والتي حددت بما يلي (موسى، ٢٠٠٧: ص٥):

١- العوامل الشخصية: وتتضمن التأصيل الاجتماعي للقيم والمفاهيم والأدوار.

٢- العوامل التنظيمية: وتشمل المؤسسات والبنى التنظيمية الرسمية وغير الرسمية والسياسات والبيروقراطية.

٣- البيئة الداخلية: وتتضمن الثقافة السياسية والموارد البشرية وغير البشرية.

٤- البيئة الخارجية: وتشمل أوضاع القوة والتفاعلات والاتصالات وحلقات التغذية العكسية.

لقد أدى ازدياد تداخل العلاقات بين الدول وعبرها –لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة– إلى تعالي الأصوات المتزايدة بأن التهديدات الأمنية –وفي ظل التغيرات الدولية– لا تقتصر على مجرد الفهم التقليدي لتهديدات الأمن؛ بل تعدتها لتشمل الفقر، وانعدام العدالة الاقتصادية، والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتلوث البيئة، والكوارث الطبيعية لترتبط بمفهوم أمن الإنسان (خرموش، ٢٠١٢: ص٨٩).

لقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني أول مرة خلال تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ حيث ركز المفهوم على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة، وقد تبنى تقرير الأمم المتحدة عدة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني، وتتمثل في (UNDP,2009):

١– الأمن الغذائي: ويُعنى بتوفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.

٢– الأمن الصحي: ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى.

٣– الأمن البيئي: ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة.

٤– الأمن الشخصي: ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية.

٥– الأمن المجتمعي: ويتضمن أمن الهوية الثقافية.

٦– الأمن السياسي: ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته.

يعكس الأمن الإنساني نموذجاً جديداً لفهم الضعف الإنساني؛ حيث يتحدى مفهوم الأمن القومي التقليدي؛ فلم تعد المسألة الأمنية تتعلق ببقاء الدول وإنما ببقاء الإنسانية نفسها؛ حيث أصبحت

أكثر التهديدات على الأمن في مختلف مســـتوياته تنبع من داخل الدول ومن الحالة التي يعيش ويتواجد فيها الأفراد، لذا فالحديث عن مفهوم الأمن الإنسـاني يشـير إلى فكرة تحرير الإنسـان من الحاجة والخوف وجعله مركزاً للسياسـات الأمنية؛ فالأمن الإنسـاني أمنٌ محورُه الإنسـان كضـرورة للاستقرار القومي والإقليمي والدولي (صفية، ٢٠١٢: ص٣٠).

يظهر ارتباط الأمن الإنســاني بالأمن القومي في أن كلا المفهومين ينطلقان من فكرة التحرر من الخوف كأســاس ســيكولوجي لتوفير الأمن والطمأنينة؛ ســواء أكان للدولة أم للأفراد، كما أنه من الناحية النظرية يعمل الأمن القومي على إيجاد بيئة مواتية تشــجع على تحقيق الأمن الإنســاني، فـالأمن القومي يمكّن الـدول من السـعي نحو تحقيق برامج تنموية وطنيـة طويلـة الأجـل دون مخاوف من فشــلها نتيجة للنزاعات وانعكاســاتها؛ ســواء أكانت من داخل الدولة أم من خارجها، فالأمن القومي في ضـوء ذلك يسـمح للدول بتخصـيص مواردها للقطاعات المنتجة بدلاً من شـراء المعدات العسـكرية؛ لتكون النتيجة في أن التنمية الوطنية تخلق فرصـاً من شـأنها تحسـين حياة الشعوب وأحوالهم، ومن ناحية أخرى فإن الأمن الإنساني يعد أساساً صلباً للاستقرار الوطني.

يظهر مدى دعم الأمن القومي والأمن الإنسـاني لبعضـهما البعض؛ فبناء الدولة فعالةً وديمقراطيةً تقدر شـعبها وتحمي أقليتها أضـحت إسـتراتيجية محورية للنهوض بالأمن الإنسـاني، حيث يصـبح تطوير الأمن الإنساني لشعب هذه الدولة داعماً ومعززاً لشرعية الدولة واستقرارها وأمنها (الدهيمي، ٢٠١٠: ص٢٦).

يمكن تحديد أوجه التشابه بين الأمن القومي والأمن الإنساني في (ثجيل، ٢٠١٦: ص٣٤٧):

١- أن كلا المفهومين ينطلقان من فكرة التحرر من الخوف وتحقيق الاطمئنان.

٢- أن الأمن القومي يعدّ مدخلاً ضــرورياً لتحقيق الأمن الإنســاني، ليكون الأخير مخرجاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الصلب للدولة.

٣- أن الأمن الإنساني يعد أساسا لتطور واستمرار صيغة الأمن القومي ولكن بمقاربات جديدة.

٤- أن أبعاد كلا الأمنين متداخلة ومترابطة في تحقيق هدف الأمن.

يظهر الاختلاف بين الأمن القومي والأمن الإنساني في قضايا الانشغال والاهتمام؛ فالأمن الإنساني وحدة تحليله الأساسية ومركز اهتمامه الإنسان؛ إذ يرى الأمن الإنساني أن أي سياسة ينبغي أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد والمجتمع بجانب أمن الدولة؛ فقد تكون الدولة آمنة في حين يفتقد بعض مواطنيها الأمن لظروف عدة؛ منها إما ظروف طبيعية مناخية؛ أو بروز الإثنية في المجتمعات وعمليات التهجير القسري للأفراد، وانتشار الأسلحة والإرهاب أو الصراعات والحروب، في حين وحدة التحليل الأساسية للأمن القومي هي الدولة، وفي ضوء هذا نظر الأمن الإنساني إلى أمن الدولة بأنه ليس هدفاً بحدّ ذاته بل وسيلة لضمان أمن الأفراد من خلال تمتعهم بحق الحرية من الخوف والعوز، في حين ينظر الأمن القومي إلى الأفراد كوسيلة حيوية للحفاظ على أمن الدولة، وهذا ما يجعل الدولة هدفاً والأفراد وسيلة (مسعود ومراد، ٢٠٠٦: ص١٧).

٢.٣.٢ العلاقة بين الأمن القومي والأمن المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيّها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء، ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها؛ حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار (إسماعيل، ٢٠١٤: ص٢٩).

ويعني تأمين المجتمع من قبل أفراده، وعناية الدولة بالمجتمع من جميع الجوانب، وتوافر ثوابت قيمية وأخلاقية تحفظ التعايش الاجتماعي، وتكفل لكل فرد احترامه وحرمته وحرمة عرضه وماله ونفسه؛ لأن انتشار الفساد يعتبر اختراقاً أمنياً يجعل الإجرام يطغى والجرائم تتكاثر والمشكلات تتفاقم (الشريف، ٢٠١٣: ص١٢).

ويصنف الأمن المجتمعي كأهم قطاع يركز عليه ضمن المفهوم الموسع للأمن، وينبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية أخرى للأمن إلى جانب الدولة، إذ يعرفه بأنه استمرار في ظل شروط مقبولة للتطور وأنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية، أي استطاعة المجتمع البقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية والثقافية والتقاليدية، حيث عرف على أنه قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية (حمزاوي، ٢٠٢٠: ص١٨).

تتداخل مستويات الأمن المجتمعي مع الأمن القومي الذي يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة مع الأمن الإنساني، وقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ظل العولمة والتطورات الحديثة التي تفرض أخطارا جساما ومتغيرات لها آثار مختلفة على حياة الفرد والجماعة.

ويظهر ارتباط الأمن المجتمعي بالأمن القومي في التأثير الذي يعكسه انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط؛ يمكن أن يمثل مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وقد بدأت تظهر آثاره في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، وعدم توفر الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار، أو اختراقات للأمن القومي (العمارات، ٢٠٢٠: ص٦٣).

٢.٣.٣ الخاتمة

تأسيساً على ما سبق نستنتج ما يلي:

١. قاد التطور في مجال الدراسات والبحوث الأمنية إلى تطوير المقاربات النظرية التي ساهمت في توضيح مفهوم الأمن القومي ومرتكزاته الجديدة التي تتناسب وتوجهات هذه المقاربات والنظريات؛ والتي أقرت بتحول الاهتمام لمفهوم الأمن القومي والتهديدات التقليدية وتنامي الفواعل غير الدولية وظهور تهديدات جديدة مقترنة بالأمن القومي.

٢. برزت هيمنة الاتجاه التقليدي لتفسير الأمن القومي في مرحلة ما قبل الحرب البردة، والتي رأت أن الأمن القومي مرتبط بشكل أساسي بالأمن العسكري والهيمنة العسكرية للدول في ظل بيئة دولية متوترة طغى عليها البحث عن السيطرة العسكرية، ومن أبرزها النظرية الواقعية والثورية.

٣. تغيرت التوجهات النظرية حول تفسير الأمن القومي ومفهومه بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي جاءت لتؤكد على أن الأمن القومي مرتكز على العديد من المتغيرات كالأمن الاقتصادي والإنساني والمجتمعي، وذلك مراعاة لحقوق الإنسان والاتجاه نحو التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل ٣: الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن الصحي: (كوفيد-١٩) نموذجاً

لقد شكل فيروس كورونا إحدى أشهر الأمراض العابرة للحدود في العصر الحديث، والتي ما زال العالم يعاني ويلاته منذ نهاية عام ٢٠١٩ إلى يومنا هذا، وما تبعه من تغيرات وتحولات لم تستثن أي دولة، مما غيرت من شكل العالم وأثرت بشكل كبير على أمن الدول وأنظمتها الصحية، وفي هذا السياق؛ يركز الفصل من الدراسة على تأثير الأمراض العابرة للحدود على الأمن القومي للدول وبالأخص الأمن الصحي؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث ١: مفهوم الأمراض العابرة للقارات.

المبحث ٢: ظهور (كوفيد-١٩) وأعراضه وآثاره.

المبحث ٣: تأثير (كوفيد-١٩) على الأمن الصحي.

٣.١ المبحث ١: مفهوم الأمراض العابرة للقارات

لا تزال الأمراض المعدية العابرة للقارات تشكل أحد أكبر التهديدات لرفاهية الجنس البشري، وعلى الرغم من التقدم الكبير في الطب فلا تزال الأمراض المعدية من الأسباب الرئيسة للوفاة؛ حيث تهدد الأمراض المعدية الجديدة والناشئة صحة الأفراد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (آل سعد، ٢٠٢٠).

لقد لعبت العولمة دوراً مركزياً في تشكيل المشهد العالمي للأمراض المعدية، يتضح من خلال انتشار الأمراض إلى عدة دول؛ فقد أدى التزايد الهائل في السفر بين القارات ونقل البضائع براً وبحراً وجواً إلى ازدياد فرص انتشار الأمراض الوبائية العابرة للقارات على الصعيد العالمي، وهو

ما ظهر في عدد من تلك الأوبئة والأمراض التي ظهرت في مناطق صغيرة، ثم امتدت وانتشرت حتى شملت دولاً عدة، ثم انتقلت إلى دول ضمن القارة نفسها أو خارجها، وأحدثت ضرراً كبيراً على الصعيدين البشري والمادي (عبد الرحيم، ٢٠١٥).

تظهر الأمراض العابرة عندما يظهر أو يتطور نوع جديد من الميكروبات حيث يكون قادراً على الانتقال من شخص إلى آخر بكل سهولة، وحيث لا يوجد لدى أجسام الأفراد أي مضادات نظراً لعدم تسبب هذا الميكروب أو الفيروس لعدوى سابقة، وحين يستطيع الفيروس الدوران بين الأشخاص يصبح قادراً على الانتشار بشكل هائل وبسرعة كبيرة (الشرمان، ٢٠٢٠).

تعرف الأوبئة والأمراض العابرة للقارات بأنها انتشار مفاجئ وسريع لمرض في رقعة جغرافية ما فوق معدلاته المعتادة في منطقة معينة، ويمكن تعريف الأمراض المعدية على أنها الأمراض التي تصيب الكائنات الحية كالإنسان، ويكون سببه فيروسا أو ميكروبا أو أحد الكائنات الحية الدقيقة ولديه قابلية الانتقال من شخص إلى آخر أو إلى مجموعة من الأشخاص.

حيث تتسم الأمراض العابرة للقارات بديناميكيتها وتغيرها؛ فقد كان لها دور كبير في تغيير التاريخ البشري ولا تزال سبباً للقلق والبحوث والترصد المرضي، وتعرف الأمراض العابرة على أنها **الأمراض التي تظهر في مكان بحيث يكون عدد حالات الإصابة أكبر مما هو متوقع في مجتمع محدد أو مساحة جغرافية معينة أو موسم أو مدة زمنية، واعتمادها على طرق صعب التحكم فيها، كالهواء والماء أو الحشرات والحيوانات (السارة، ٢٠١٥).**

لقد شكلت الأمراض العابرة للقارات أوبئة ناتجة عن الفيروسات سواء أكانت الطبيعية منها أم المصنعة، وقد ظهرت وبرزت في مطلع الألفية الجديدة، وتحولت إلى سلسلة من هجمات الفيروسات؛ حيث بدأت بفيروس سارس (٢٠٠٣)، وفيروس إنفلونزا الخنازير المعروف بفيروس H1N1 (٢٠٠٩)، وفيروس إيبولا في غرب إفريقيا (٢٠١٤)، وأخيراً فيروس كورونا المستجد

(COVID-19) نسبة إلى سنة ظهوره (٢٠١٩)، **وتتميز هذه الأمراض العابرة للقارات بإمكانية تحولها لأوبئة فتاكة عند انتقالها إلى بقع جغرافية واسعة (الشقير، ٢٠٢٠).**

ويقصد بالأمراض المنتشرة عبر الحدود (محمد، ٢٠٢٠):

١- ظهور علامات وأعراض على الإنسان تُحدث خللا في الحالة الوظيفية تؤدى للشعور بالألم واضطراب في السلوك الطبيعي للإنسان.

٢- تلك الأمراض تنتقل وتتفشى سريعاً مسببة إصابات متعددة وتصبح مصدر قلق يهدد صحة البشر وحياتهم.

٣- تنشأ عند دخول أجسامٍ غريبة ملوثة إلى جسم الإنسان، تكون هذه الأجسام الغريبة عبارة عن جراثيم، فيروسات، فطريات أو طفيليات.

٤- تتنقل هذه الأجسام عن طريق العدوى من إنسان آخر أو حيوان أو طعام ملوث، أو من التعرض لأي من العوامل البيئية التي تكون ملوثةً بأي من هذه الأجسام.

٥- لهذه الملوثات أعراض كثيرة على الجسم؛ منها ارتفاع حرارة الجسم والأوجاع، بالإضافة إلى أعراض أخرى تختلف باختلاف موقع الإصابة بالعدوى، ونوع العدوى وحدتها.

٦- من أمثلة الأمراض الوبائية المعدية: فيورس كورونا، التيفوئيد، الكوليرا، السارس.

وتؤدي الأمراض العابرة إلى حالة من التفشـــي التي تعني ارتفاعا في عدد حالات المرض، وقد يحدث تفشـــي المرض في مجتمع أو منطقة جغرافية أو قد يؤثر على العديد من البلدان، ويستمر لبضعة أيام أو أسابيع أو حتى لعدة سنوات مثل الإنفلونزا (حسن، ٢٠٢٠).

وحتى يتحول المرض إلى مرض عابر للقارات يجب أن يتم وصـــفه من قبل المنظمات العالمية بالوباء، والذي يمر بمراحل حتى يصـــل إلى هذا المســـتوى؛ حيث يمر الوباء من حيث أعداد

الإصـــابات بخمس مراحل، لذلك تســـعى الدول والحكومات إلى اتخاذ العديد من التدابير قبل الوصول إلى مراحل الفيروس المتقدمة والكارثية، وهذه المراحل هي (محمد، ٢٠٢٠):

١- المرحلة الأولى لانتشـــار الفيروس تدعى "صـــفر"، وتعتبر مســـتقرة إلى حد ما حيث لا يتم تسجيل أي إصابة.

٢- المرحلة الثانية تكون مع تســـجيل أول حالة إصـــابة على أرض البلد، ومن ثم تعزل الحالة، وتقوم الســـلطات بعدها عمليات البحث والتقصـــي عن الذين من الممكن أن تكون وصـــلتهم العدوى بسبب تواصلهم مع المريض.

٣- المرحلة الثالثة يزداد فيها عدد الإصابات، وينتشر المرض من خلال العدوى.

٤- المرحلة الرابعة من الوباء حيث تشـــهد البلاد إصـــابات عدة تكون غالبا في منطقة واحدة أو أكثر من منطقة وبشكل جماعي، وتعلن حينها المناطق بالموبوءة.

٥- تعتبر المرحلة الخامســـة هي الأخطر في رحلة المرض حيث يســـتشـــري الوباء ويزحف في كامل البلد، وتصـبح فرصـته أكبر للانتشـار عبر الحدود والسـفر والتنقل إلى دول مجاورة أو غير مجاورة.

ظهرت الأمراض العابرة لتعبّر عن الأمراض المعدية التي تنتشر في منطقة أو مجموعة مناطق وتنتشر بصورة سريعة بين الناس، تنتج عن العديد من الفيروسات أو الميكروبات، مما قد تجعل من هذه الأمراض أن تتحول لأوبئة تتفشى في كثير من الدول وتصيب العديد من الأفراد نتيجة انتقال العدوى بينهم عبر الحدود.

٣.٢ المبحث ٢: ظهور (كوفيد-١٩) وأعراضه وآثاره

يعد فيروس كورونا المســـتجد (كوفيد-١٩) أحد الفيروســـات الموجودة على نطاق واســـع في الطبيعة، كما أنه نوع من الفيروسات الذي يصيب الجهاز التنفسي للمرضى المصابين بالتهاب

رئوي، وسمي بهذا الاسم –كورونا– لأنه يتخذ شكل التاج عند فحصه تحت المجهر الإلكتروني، وقد أطلق فيروس كورونا المستجد أو الجديد على الالتهاب الرئوي الناتج عن الإصابة بفيروس كورونا والذي أطلق عليه Covid-19 من قبل منظمة الصحة العالمية (يوسف، ٢٠٢٠).

وتعتبر فيروسات كورونا هي مجموعة كبيرة من الفيروسات تصيب الناس وعادة ما تسبب فقط أمراض الجهاز التنفسي الخفيفة؛ مثل نزلات البرد، ولكن نوعين من فيروسات كورونا (الفيروسات التاجية) تسبب في انتشار أمراض خطيرة مثل: متلازمة الالتهاب الرئوي التنفسي الحاد (تعرف باسم السارس ويسببها فيروس كورونا SARS) والمتلازمة التنفسية في الشرق الأوسط ويسببها فيروس كورونا.

لقد ظهر مرض (كوفيد-١٩) الذي يسببه فيروس كورونا كحالات عدوى للبشر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في آواخر عام ٢٠١٩، وتحديداً في شهر ديسمبر، وسرعان ما امتدت عدواه إلى معظم دول العالم مسببا إصابة وعدوى الملايين ووفاة ملايين البشر، ويعتقد أن منشأ فيروس كورونا حيواني طبيعي والأكثر تحديداً الخفافيش؛ حيث يتسبب المرض بالتأثير على الجهاز التنفسي وضيق نفس وإعياء، وتختلف حدته من شخص لآخر حيث تزيد مع أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن خاصة ذوي المناعة الأقل، كما تتزايد حدة الخطورة مع الأشخاص الذين يعانون مشاكل طبية أصلاً؛ مثل ارتفاع ضغط الدم، أو أمراض القلب والرئتين، أو داء السكري، أو السرطان، وتعد الحمى والإرهاق والتعب والرشح واحتقان الأنف والإسهال وآلام الحلق أبرز الأعراض، إلا أنها تتفاوت بين الناس، وقد تتطور الأمور إلى مشاكل تنفسية والتهابات بالجهاز التنفسي تودي بحياة الإنسان المصاب (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠).

لقد أدت جائحة كورونا المستجد إلى تعرض كافة فئات المجتمعات لتغيير غير مسبوق في فترة زمنية قصيرة، تغيراً طرأ قهراً على نمط حياتهم؛ فدمر اقتصاد العديد من الدول، وأثر على أنظمة

الرعاية الصحية في جميع دول العالم، ومنع التنقلات، وأوقف رحلات الطيران، وبات العالم أسيراً لفيروس كورونا، ومع تزايد انتشاره والأرقام الكبيرة للإصابات والوفيات؛ أصبح الناس يعيشون حالة من الهلع والقلق والتوتر على نطاق واسع (الفي وأبو الفتوح، ٢٠٢٠).

أعراض الكورونا

حددت منظمة الصحة العالمية أكثر الأعراض شيوعاً لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) وهي:

- الحمى.
- التعب.
- السعال الجاف.
- فقدان حاستي الشم والتذوق.
- وقد يعاني بعض المرضى أيضًا من سيلان الأنف والتهاب الحلق واحتقان الأنف.
- أوجاع في الجسم وإسهال.

وقد يبدأ البعض من المصابين في السعال المصحوب بالبلغم، وهو مخاط سميك يحتوي على خلايا الرئة التي قتلها الفيروس، ويمكن علاج تلك الأعراض بالراحة في الفراش وتناول الكثير من السوائل، وعند اتخاذ الجسم ردود فعل متقدمة ضد الفيروس يبدأ حينها يتطور المرض وتبدأ مؤشرات رد فعل زائدة تجاه الفيروس، حيث تسبب هذه الإشارات الكيميائية لسائر أعضاء الجسم الالتهاب ويتم ذلك بتوازن؛ فالالتهاب الأكثر من اللازم قد يتسبب في أضرار للجسم، ويسمى الالتهاب الذي يصيب الرئة بالالتهاب الرئوي (بوعموشة،٢٠٢٠).

ويعاني حوالي ٨٠٪ من الأشخاص الذين يصابون بفيروس كورونا الجديد من حالة خفيفة إلى متوسطة من البرد، ويتعافون دون الحاجة إلى أي علاج خاص، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل ٥ أشخاص يصابون بعدوى (كوفيد-١٩)؛ حيث يعانون من صعوبة في

التنفس، وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن، والأشخاص الذين يعانون مشاكل طبية أصلاً؛ مثل ارتفاع ضغط الدم، أو أمراض القلب والرئتين، أو داء السكري، أو السرطان، ولكن أي شخص يمكن أن يُصاب بعدوى (كوفيد-١٩) المصحوبة بأعراض شديدة، وحتى الأشخاص المصابون بأعراض (كوفيد-١٩) الخفيفة جداً يمكن أن ينقلوا الفيروس إلى غيرهم، ويجب على جميع الأشخاص المصابين بالحمى والسعال وصعوبة التنفس الحصول على العناية الطبية، أيًّا كانت أعمارهم (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩).

لقد بدأ انتشار **فيروس كورونا (كوفيد-١٩)** من مدينة ووهان الصينية في أواخر عام ٢٠١٩، ليبدأ في الانتشار بشكل تدريجي في آسيا، وبعدها انطلق إلى أوروبا والشرق الأوسط والأمريكيتين، ليصبح جائحة عالمية، ويتم تصنيفه من قبل منظمة الصحة العالمية بأنه "عدو البشرية".

وفي آذار ٢٠٢٠ أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) أنها صنفت (كوفيد-١٩) كجائحة، حيث أطلقت المنظمة على فيروس كورونا مصطلح (وباء)، وقد بررت هذا الاستخدام لكلمة وباء لسببين رئيسين هما (منظمة مايكلينيك، ٢٠٢٠):

- سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها.
- القلق الشديد إزاء "قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي" للفيروس.

تصنف أزمة كورونا كواحدةٍ من الأزمات الإنسانية متعددة الأبعاد؛ يعكس ذلك قدراتها على الإطاحة بعددٍ كبيرٍ من البشر؛ حيث حققت أكثر من مليون إصابة حول العالم بعد ٣ أشهر من ظهور أول حالة مصابة بالفيروس، وما يقرب من ٥١ ألف حالة وفاة في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي كان له نتائج كارثية على المنظومة الصحية العالمية، بالإضافة إلى ما تركته

من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية؛ حيث نتج عنها خسائر عالمية من إيرادات السياحة السنوية، وتبديد ما يقرب من ٥٠ مليون فرصة عمل في هذا القطاع، وتراجع حجم التجارة العالمي، والذي من المتوقع أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠٢١، في ظل حرمان حوالي ٥٥٪ من سكان العالم من الحماية الاجتماعية، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلى جانب توقف حركة الأفراد، وإغلاق المدارس والجامعات (رويحة، ٢٠٢٠).

وتظهر الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا الجديد عديدة وعميقة؛ حيث تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، كنتيجة لثلاث قنوات رئيسة هي (عبد اللطيف، ٢٠٢٠):

أولًا: تأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه.

ثانيًا: تأثر جانب الطلب عالميًا وخصوصًا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه.

ثالثًا: انتشار هذه الآثار عالميًّا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين.

كما جاء تأثير فيروس كورونا بما صاحبه من إجراءات احترازية وإغلاقات وبقاء إجباري وقوانين لفرض حظر التجول على الأفراد، لتفرض على المجتمعات تغييرات في تفاصيل الحياة اليومية؛ حيث شكل البقاء الإجباري في البيوت تحدياً على أفراد العائلة، ووضعهم أمام خيار الاستفادة منه لتحسين ما يمكن تحسينه من العلاقات (المشهداني، ٢٠٢٠).

مع أولى الإصابات لفيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية؛ لم يكن يتخيل أحد أن ينتشر الفيروس في كافة أنحاء العالم وأن يحصد أرواح الملايين من البشر ويصيب العديد منهم؛

فالفيروس يحمل الكثير من الغموض ولا يزال أصل فيروس كورونا الجديد المسبب لوباء (كوفيد-١٩) غير واضح، كما أدت آلية انتشاره المتسارعة إلى أن تصفه منظمة الصحة العالمية بالوباء.

٣.٣ المبحث ٣: تأثير (كوفيد-١٩) على الأمن الصحي

يعد الأمن الصحي مصطلحا قديما جديدا؛ يتجدد ونسمع به كلما مرت الدول والعالم بنكبة صحية أو انتشـــار وباء أو اكتشـــاف مرض لم يكن معروفا يؤثر على الناس ويهدد صـــحتهم، والأمن الصـــحي هو جزء من الأمن القومي والدولي؛ فهو أســـاس وركيزة أســـاســـية تحافظ عليه الدول لاستقرارها وديمومتها (البدور، ٢٠٢٠).

لقد ظهر مصطلح الأمن الصحي رسمياً في ١٦ ديسمبر عام ١٩٩٢ في مناقشة مشروع القانون المتعلق بسلامة نقل الدم، وتم تعريف هذا المفهوم من قِبَل ديدييه تابوتو في عام ١٩٩٤ على أنه الأمن ضد المخاطر المرتبطة بعمل النظام الصحي، وهو ينظر إليه الآن على أنه حماية صحة الإنسان من المخاطر التي يسببها أداء المجتمع؛ سواء أكانت غذائية أم بيئية أم صحية بالمعنى الدقيق للكلمة، وعد عنصراً أساسياً من عناصر الحق الأساسي في حماية الصحة، وهو منهجية لاتخاذ القرارات الصحية، وينطوي على تشكيل آلية مؤسسية ووضع نص تشريعي وتنظيمي من خلال أربعة مبادئ هي (فيروز، ٢٠٢٠):

١- مبدأ التقييم: الذي يقوم على تطوير شـبكات للكشـف عن المخاطر الصـحية وإجراءات التقييم للمنتجات والخدمات.

٢- المبدأ الوقائي: يقوم على مراعاة جميع المخاطر المثبتة أو الافتراضـــية، واختبار الحلول ذات التوازن الأفضل بين المخاطر والفوائد.

٣- مبدأ الحيادية: ويقوم على التنظيم الذي يحد من مخاطر التواطؤ وتضـــارب المصـــالح والتمييز بين مختلف الخدمات المعنية؛ من خلال توضـيح المهارات لدى صـانعي القرار من تقييم وإدارة مخاطر.

٤- مبدأ الشفافية: ويضمن وضوح المعلومات المنقولة للمهنيين والجمهور.

ويقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، ســواء أكان من خلال نظام التأمين الصـــحي، أم حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ويرتبط الأمن الصحي بكيفية ومدى قدرة الدولة على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صـــحتهم وحياتهم، حيث يُعد انتشـــار الأوبئة والأمراض من أكبر مهددات الأمن الصحي (العوني، ٢٠٢٠).

لقد عرفت البشـــرية الكثير من الأزمات الصـــحية قبل فيروس كورونا؛ مثل الطاعون أو الموت الأسود، والإنفلونزا الإسبانية، والكوليرا، وإنفلونزا الخنازير، وفيروس سارس وغيرها، إلا أن جائحة كورونا عدت الأخطر من حيث عدد الإصـــابات والانتشـــار المكاني والامتداد الزمني، كما أنها جاءت مفاجئة بشكل غير متوقع وأثرت على الأمن الصحي الدولي وغيرت من المفاهيم المرتبطة به (العقاد، ٢٠٢٠).

لقد واجه الأمن الصحي في القرن الحادي والعشرين تحولا هاما في تاريخ الصحة العامة والرعاية الصـــحية وحماية المجتمع من الأوبئة التي شـــكل (كوفيد-١٩) مجالا حيويا لاختبار مدى قدرة واستعداد دول العالم على التصدي لمثل هذه الجائحة العالمية؛ والتي انتشرت بكل أرجاء المعمورة بلمح البصر، وعكست مدى ضعف وهشاشة المنظومة الصحية للدول المتقدمة وغير المتقدمة؛ حيث باتت هذه الجائحة تطرح رؤى ومفاهيم جديدة وركائز وأبعادا مهمة للأمن العالمي الذي بات مهددا بانهيار دول ومؤسسات وشركات دولية ومنظومة اقتصادية عالمية، إضافة لتهديد أمن

مجتمعي عالمي بات يعاني من الخطر؛ مما يحتم عليه تغيير الكثير من قيمه ومفاهيمه السائدة للوصول إلى الأمننة المجتمعية، والتي لا تتم إلا من خلال وضع أسس وبروتوكولات علاجية عالمية، وتنسيق بالرؤى والمفاهيم للتعامل والتعاون الإقليمي والدولي (مجموعة مؤلفين، ٢٠٢٠). وتعد جائحة (كوفيد-١٩) أكثرها تهديدا على الإنسانية منذ اكتشافه في كانون الثاني/يناير الماضي إلى الآن، ولذا يمكن اعتباره تهديدا كبيرا مباشرا وغير مباشر للدول والحكومات حول العالم؛ فلقد شهد الثلث الأول للعام ٢٠٢٠ إصابة ما يربو على ٣ مليون إنسان ووفاة ٢٢٧ ألف شخص جراء فيروس (كوفيد-١٩) الجديد، وما تزال الإصابات والوفيات على قدم وساق حول العالم بشكل مثير للحيرة، وبسبب وطأة الفيروس الشديدة تم اعتباره وباءً وجائحة وخطرا مُلحا في كافة دول العالم تقريباً.

ويعد الأمن الصحي في ظل جائحة كورونا غير محقق بالشكل المطلوب؛ حيث إن الأسباب الرئيسة للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، وينتج ذلك عن عدم عدالة توزيع الخدمة الصحية بين الدول، بل حتى داخل الدولة الواحدة حيث يوجد تفاوت بين جهاتها (خلوق، ٢٠٢٠).

لقد طغت الهواجس الصحية على كل خوف آخر بعد أزمة كورونا، والتي عدت أزمة صحية غير مسبوقة من حيث الامتداد والآثار الاقتصادية والسياسية؛ فمع كورونا لم تعد الأزمات تدور حول الصراعات الاقتصادية أو المسلحة، ولم يعد النزاع الحقيقي بعد اليوم مَجاليًّا أو محدودًا؛ بل تحول ليصبح وجوديًّا مع الفضاء الملوث بالفيروسات.

لقد أدى انتشار فيروس كورونا إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول العالم، بالإضافة إلى ظهور مفهوم المرض عبر الحدود، وتأثيراته العنيفة على الشعوب والحكومات، إلى تغيير مكانة الأمن الصحي، ووضعه على قمة جدول الأولويات، باعتباره

ضـمانة لمواجهة الأوبئة، وضـمانة لتحقيق الاسـتقرار والحفاظ على المجتمع والاقتصـاد، وهو ما يؤسس لحتمية توسيع الاستثمار في القطاع الصـحي بوصـفه أهم ركائز استقرار الدولة والحفاظ على أنشطتها الاقتصادية المختلفة (سالم، ٢٠٢٠).

كما أدى تحول الفيروس لجائحة إلى بروز مفهوم المستشـفيات والعيادات والمراكز الطبية الآمنة، وهو ما سـيترتب عليه التوسـع في اسـتخدام إجراءات مكافحة العدوى، وقيام الجهات الرسـمية بإحكام الرقابة على المؤسسات الصـحية العامة والخاصـة، وسعي أصـحاب المؤسسات الصـحية لإقناع المرضـى بأمان مؤسساتهم الصـحية، كذلك تطوير البنية التحتية للمؤسسات الصـحية لكي يتم إتاحة المجال أمام تطبيق سـياسـات التباعد الاجتماعي، وتطوير تكنيكيات التعامل مع الحالات المشتبهة فيها، بما يساهم في تقليل انتشار العدوى (صادق وآخرون، ٢٠٢٠).

إلا أن القطاع الصـحي بمختلف مجالاته (قطاع المستشـفيات وقطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية) يعدّ من جانب آخر هو من أكثر القطاعات التي استفادت، وتعتبر من القطاعات الواعدة في المسـتقبل؛ فقد زاد الطلب الكلي على المسـتحضـرات والمسـتلزمات الطبية نتيجة انتشـار الفيروس وارتفاع عدد الحالات الإيجابية في المنطقة بشكل مطرد ومتزايد (حمدي، ٢٠٢٠).

وقد أدى انتشـار الفيروس إلى رفع مسـتوى الاسـتعداد والجاهزية في جميع مسـتشـفيات الحجر الصـحي، إضـافة إلى التهافت على شـراء الكمامات والقفازات والمطهرات الكحولية في كل دول العالم، مما أثر على حركة تجارة المسـتلزمات الطبية بين دول المنطقة؛ فقد قامت الكثير من الدول باتخاذ إجراءات استثنائية جديدة خاصـة بقطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية لتسـهيل عملية اسـتيراد السـلع والمنتجات الطبية بينها، في ظل الظروف الحالية الناتجة عن القيود التي طبقت عالمياً، وقد تضـمنت هذه الإجراءات تسـهيل إدخال المنتجات الطبية المصـنعة في دول

العالم المختلفة بشـــرط تطابقها مع معايير الصـــحة والمواصـــفات القياســـية (الجزار وآخرون، ٢٠٢٠).

انتشـار فيروس كورونا سـيدفع الدول إلى تغيير مفهوم الأمن القومي الخاص بها، وسـتعيد الدول بناء المنظومة الأمنية والاستخباراتية بشكل يضمن إدخال الأمن الصـحي لمنظومة الأمن القومي وخصوصا لدى الدول العظمى؛ بحيث ستعمل تلك الدول على تطوير مفهوم الأمن الصحي وعدم قدرة النظام الصـحي على القيام بوظائفه سواء أكان بشكل جيد أم بشكل ضـعيف، كذلك عدم قدرة المسـتشـفيات على اسـتقبال المرضـى وتقديم الرعاية الصـحية خصـوصـا في مجال غرف العناية المركزة، وأيضـــا عدم القدرة على توفير الأجهزة والمســتلزمات الطبية وخصـــوصـــا أجهزة التنفس الصـناعي، وجاء التركيز على هذا الجانب خصـوصـا بعد الدمار الهائل في المنظومة الاقتصـادية والبشرية العالمية كنتيجة من انتشار فيروس كورونا.

من الممكن قوله أن مفهوم الأمن الصـحي لم يكن على سـلم أولويات أجهزة الأمن والاسـتخبارات في العالم؛ لأنه لو كان كذلك لاســتطاعت الدول تخفيف النتائج والآثار الســلبية لفيروس كورونا إلى حد ما (أبو لبدة، ٢٠٢٠).

كما أدى ظهور فيروس كورونا إلى انهيار النظام الصـــحي الحالي، والقائم على أســـاس مواجهة الأمراض والأوبئة المتوطنة والتي يســـهل التنبؤ بها وبمســـارها، كذلك لم تعد فكرة جودة الخدمة الصحية المقدمة بالمستشفيات هي المؤشر الحاسم في تحسن الرعاية الصحية والحفاظ على حياة المرضـى؛ بل وجدت جميع دول العالم –بمن فيهم الدول التي تمتلك نظما صـحية متقدمة ورعاية صـــحية فائقة– نفســها أمام خطر من نوع جديد لا يوجد له علاج أو لقاح محدد ولا يمكن تحديد مسار انتشاره وموعد انتهائه.

وينتج عن ذلك توقف النظام الصـــحي عن القيام بمهامه الأســـاســـية، ويترتب على ذلك ترك المرضـــى بدون الحصـــول على رعاية صـــحية وهو ما يعرض حياتهم للخطر، وقد حدثت عدة انهيارات للنظم الصـــحية جراء أزمة كورونا؛ كما حدث في الإكوادور وتراكمت الجثث في المستشفيات والشوارع، وكما حدث في مصر حيث ترك الكثير من المرضى يموتون في منازلهم دون استجابة من الدولة التي اتبعت مؤخرا سياسة العزل المنزلي للمرضى، وتوقفت عن التوسع في عمل المسحات للكشف المبكر على فيروس كورونا بين المخالطين للحالات المصابة.

ولم يقتصـــر تهاوي النظم الصـــحية على البلدان النامية؛ بل طال دولا كبيرة مثل إيطاليا، ولاحق الولايات المتحدة الأمريكية، خصـــوصـــا النظام الصـــحي لولاية نيويورك الذي تعرض للانهيار، وبالتالي فإن خطر انهيار النظم الصحية وعدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية في حماية حياة المرضى، ورعاية حالتهم الصحية؛ يعد من أهم المخاطر والتحديات المستقبلية التي تواجه النظم الصحية؛ سواء أكانت في حال حدوث موجات جديدة من فيروس كورونا، أم ظهور أوبئة جديدة، واقتصـــر دور النظام الصـــحي الحالي على محاولة تقليل المخاطر الناجمة عن الفيروس من خلال توفير رعاية صحية تتعامل مع تداعيات الفيروس؛ مثل خوافض الحرارة وأجهزة التنفس الصناعي ومقويات المناعة (حمدي، ٢٠٢٠).

الخاتمة

تأسيساً على ما سبق نستنتج ما يلي:

١. تُعد الأمراض العابرة للقارات من أكثر الأمراض التي فتكت بالبشـــرية نظراً لســـرعة وطرق انتشـــارها وآثارها، وديناميكيتها، مما جعلها تهدد الأفراد على مر الزمان والمكان، بلا أي قيود أو استثناء، وينتج عنها أمراض خطيرة تصل إلى مرحلة الأوبئة في كثير من الأحيان.

٢. أدى انتشـــار فيروس كورونا أو كما أطلق عليه بـــــ (كوفيد-١٩) في دول العالم نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن كأحد الأمراض العابرة للحدود؛ لإصـــابات ووفيات فاقت ملايين البشـــر، مما شكل وباءً عالمياً نتيجة تخطيه لكافة المراحل التي يمر بها المرض المنتشر، ليصبح وباء وفق ما تراه المنظمات الصحية العالمية.

٣. عد الأمن الصـــحي أحد مقومات الأمن لأي دولة في العالم مع التطور المتســـارع في مفهوم الأمن الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، والذي يشكل أولوية لدى الدول لتقديم أفضل الخدمات الصـــحية لمواطنيها، وقد أدى انتشـــار (كوفيد-١٩) كوباء عالمي ليشـكل تهديداً واضـــحاً للأمن الصـحي لمختلف دول العالم التي عانت من ازدياد الإصـابات والوفيات والضـغط الهائل والمتزايد على النظام الصـــــحي بمختلف جوانبه، وجعل من إمكانية تحقيق الأمن الصـــــحي غاية في الصعوبة.

الفصل ٤: دراسة حالة لدولة الكويت

عانت دولة الكويت شأنها شأن معظم دول العالم من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) فيها، والذي أدى إلى إصابات بالآلاف والعديد من حالات الوفاة، وأثرت بشكل كبير على الأمن القومي ومكوناته، مما أجبر الحكومة الكويتية على اتباع العديد من الإجراءات للحد من تداعيات انتشار كورونا في الكويت.

وفي هذا السياق سيتم تناول موضوع المقاربات النظرية لمفهوم الأمن القومي من خلال التركيز على ثلاثة مباحث رئيسة:

المبحث ١: انتشار (كوفيد-١٩) في الكويت.

المبحث ٢: آثار انتشار (كوفيد-١٩) على الأمن القومي.

المبحث ٣: الإجراءات المتبعة لمواجهة (كوفيد-١٩) في الكويت.

٤.١ المبحث ١: انتشار (كوفيد-١٩) في الكويت

ظهرت أول حالة من الإصابات بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) في ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، وقد كانت الكويت من أولى الدول التي سجّلت إصابات بفيروس كورونا في المنطقة، وقد أكدت الفحوصات الأولية التي أُجريت في الكويت لقادمين من مدينة مشهد الإيرانية وجود "ثلاث حالات تحمل نتائج مؤكدة" حسب ما نقلته وكالة الأنباء الكويتية عن وزارة الصحة الكويتية اليوم الإثنين (٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠)، وذكرت الوزارة أن الحالات الثلاث -وهي الأولى في الكويت- كانت بين ٧٠٠ شخص تم إجلاؤهم من مدينة مشهد الإيرانية؛ حيث إن إيران كانت في البداية بؤرة للوباء

في الشرق الأوسط، وقد اتخذت الحكومة خطوات جريئة عدة لمكافحة انتشار الفيروس واحتوائه (السيف، ٢٠٢٠).

عدد الإصابات:

بلغ عدد الحالات المصـــابة بفيروس كورونا في نهاية عام ٢٠٢٠ ما يقارب ١٥٠,٥٨٤ حالة، وبلغ عدد الوفيات نتيجة الإصـابة بالفيروس ما يقارب ٩٣١ حالة وفاة، وبلغ عدد حالات الشـفاء ١٤٦,٥١٧ حالة شفاء (وزارة الصحة الكويتية، ٢٠٢٠).

بحسب آخر إحصـائية لوزارة الصـحة الكويتية؛ فقد وصـل عدد حالات الإصـابة بفيروس كورونا في البلاد إلى ١٩٢,٠٣١ إصـــابة، ووصـــل عدد الحالات التي تتلقى العلاج في المســتشــفيات ١٠,٧٩١ حالة، منها ١٥٧ حالة حرجة تتلقى العلاج في غرف العناية المركزة، وقد بلغت حالات الوفاة الناجمة عن فيروس كورونا ١,٠٨٥ حالة وفاة، وبلغت حالات الشـــفاء من الفيروس ما يقارب ١٨٠,١٥٥ حالة شفاء (وزارة الصحة الكويتية، ٢٠٢١).

يظهر الشكل البياني رقم (١) عدد الحالات المصابة بفيروس (كوفيد-١٩) في الكويت من تاريخ أول إصـابة في الكويت في أول خمسـة أيام إصـابة في عام ٢٠٢٠، ومقارنته بعدد الحالات في نفس التاريخ من العام الحالي ٢٠٢١، حيث يظهر مدى ارتفاع عدد الحالات في نفس الفترة الزمنية بشـــكل هائل، من (٣٦) حالة في تلك الفترة من عام ٢٠٢٠، إلى (٤,٩٤٠) حالة في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢١.

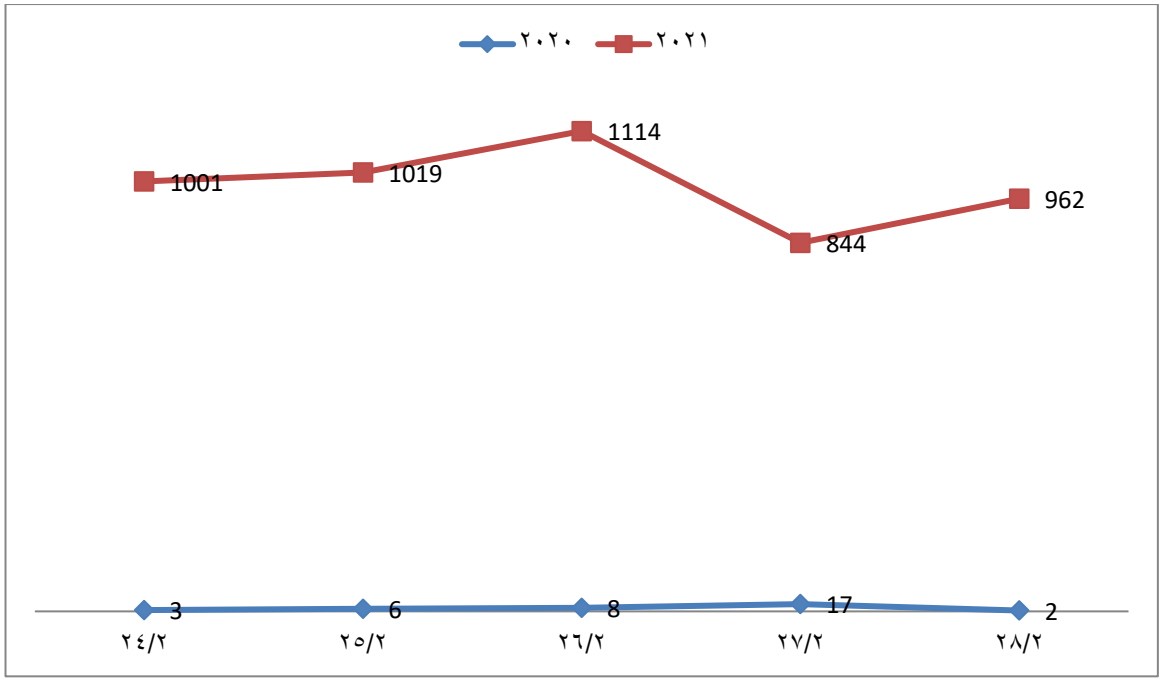

الشكل رقم (١) عدد حالات الإصابة بفيروس (كوفيد-١٩) في الكويت / المصدر وزارة الصحة الكويتية

انتشار فيروس كورونا المتحور:

رصدت أول إصابة بحالة كورونا المتحور الجديد التي تم اكتشافها في بريطانيا في الكويت لدى إصابتين بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٢١، عند إجراء فحص التخطيط؛ ثبتت إصابة المسافرتين بنمط التحور الجيني الأخير للفيروس، وعلى ضوء نتيجة الفحص تم اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية الصحية، وإجراءات التقصي الوبائي كافة (وزارة الصحة الكويتية، ٢٠٢٠).

أدى انتشار فيروس (كوفيد-١٩) في الكويت إلى ازياد عدد الأسِرّة المشغولة في أجنحة الباطنية في الفترة ما بين ٢٠٢١/٢/١ حتى تاريخ ٢٠٢١/٢/١٤، ويظهر الشكل رقم (٢) عدد الأسرة المشغولة في الكويت من حالات كوفيد وحالات حرجة.

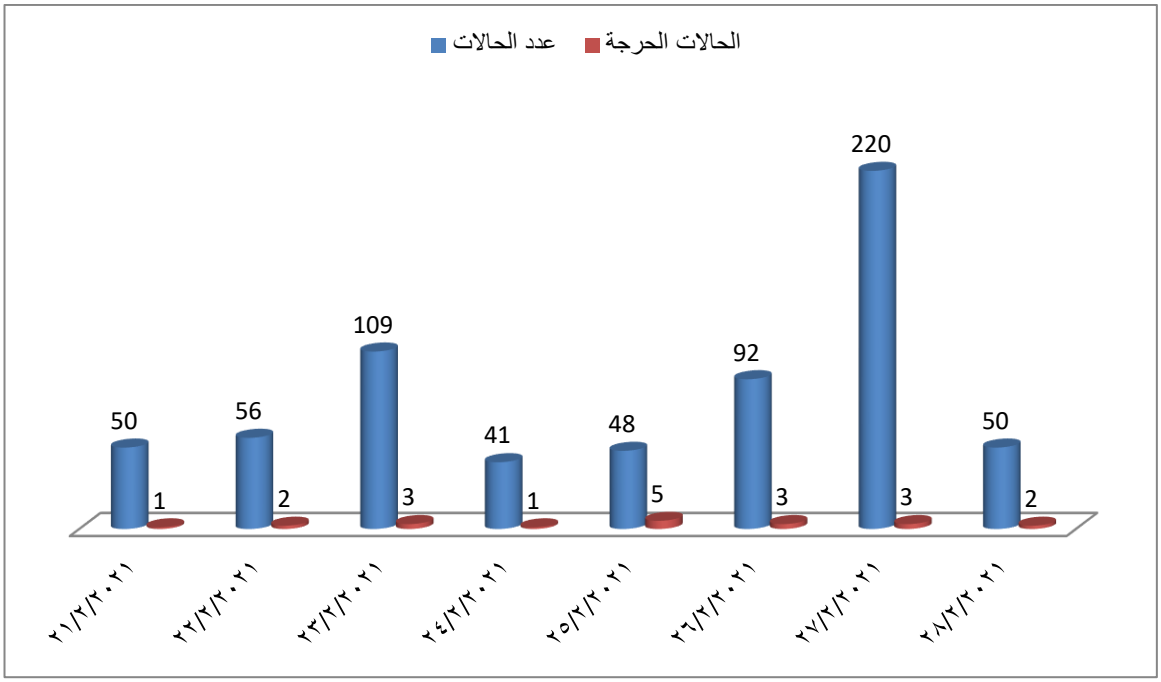

الشكل رقم (٢) الأسِرّة المشغولة بفيروس كورونا في الفترة ٢٠٢١/٢/١ -٢٠٢١/٢/١٤

المصدر، وزارة الصحة الكويتية، ٢٠٢١.

٤.٢ المبحث ٢: آثار انتشار (كوفيد-١٩) على الأمن القومي

لقد ساهمت جائحة كورونا في إعادة رسم أدوار الأجهزة الأمنية العسكرية في العمل بالقطاعات المدنية خلال الأزمة؛ حيث جاء اهتمام القيادات والحكومات في الكويت بضرورة بذل كافة الجهود لمواجهة الجائحة، ليلعب الأثر الأكبر بإعداد الدولة لمجابهة مثل هذه الأزمات، وإن تغير نوع هذه الأزمات أو الأدوات المستخدمة في التعامل معها؛ حيث جاء الاعتماد في جائحة (كوفيد-١٩) على تفعيل جهود جميع الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الرسمية والمدنية، وكذلك المواطنون والمقيمون.

وقد كان اعتِماد الدولة في إدارة هذه الأزمة على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وكذلك القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ في شأن الدفاع

المدني، وهذا يعطينا انطِباعا بأن التخطيط المسبق والعمل المؤسسي لدى دولة الكويت مبعثُ فخر واعتِزاز بأبناء الكويت المخلصين ممن ساهموا بهذا العمل واسْتَشْرَفُوا المستقبل، بما يحمل من أزمات مستقبلية تتطلب التحضير المسبق وإعداد كل ما من شأنه المساهمة في تقليل الآثار والتعامل مع هذه الأزمات باقتدار، حيث جاءت هذه القوانين لتنظم العلاقة والعمل بين الأجهزة الطبية التخصصية والأجهزة الأمنية والعسكرية، وكيفية تقديم الدعم والإسناد لتلك السلطات، وهذا ما تم بالفعل في التعامل مع جائحة كورونا؛ فقد نظمت هذه القوانين أدوار الأجهزة الأمنية والعسكرية خلال عملها مع القطاعات المدنية سواءً أكانت للأدوار التي تقدمها من صميم عملها؛ كحفظ الأمن والنظام المتمثل في إنفاذ القانون وعزل المناطق أو تطبيق الحظر، أم المساهمة في تطبيق الاشتراطات الصحية تماشياً مع توجيهات السلطات الصحية، كما برزت أدوار أخرى فرضتها الظروف وساهمت الأجهزة الأمنية والعسكرية فيها بنجاح مثل (الديحاني، ٢٠٢١):

- إعداد وتجهيز وإدارة المستشفيات الميدانية.
- توزيع الأرزاق والمواد التموينية للمواطنين والمقيمين.
- تنظيم السيطرة الأمنية في نقاط البيع والأسواق التجارية.
- التأمين والسيطرة على المحاجر الصحية.
- توصيل الأدوية للمواطنين من المستشفيات إلى المنازل.
- المساهمة في توزيع التموين بالتنسيق والتعاون مع وزارة التجارة.
- إدارة وتدريب المتطوعين للعمل بأعمال الإغاثة وتقديم الإسناد والمعاونة للفرق الخاصة بالتعامل مع الجائحة.
- معاونة أجهزة الدولة وسد النقص بالقوى العاملة؛ مثل مطاحن الدقيق وتعبئة وقود الطائرات والموانئ، والاستعداد لتقديم المعاونة لاستمرار الحياة بالدولة عند الطلب.

التحديات التي واجهت الأمن القومي الكويتي نتيجة جائحة (كوفيد-١٩)

أبرزت جائحة كورونا مجموعة من التحديات في الكثير من المجالات؛ سواء أكانت الصحية أم الأمنية أم السياسية أم الاجتماعية أم الغذائية أم الاقتصادية، حيث إن تأثير فيروس كورونا على الأمن القومي والصحي والإنساني ليس بالكويت فحسب؛ إنّما هو على المستوى الخليجي والدولي، وساهم في تغيير أولويات الأمن وموازينه بكثير من الدول، مما دفع تلك الدول إلى تعديل إستراتيجياتها نظراً لهذا التغير الذي أحدثه هذا الوباء والذي هدد أمن وسلامة الشعوب، حيث أعاد فيروس كورونا ترسيم خطوط الدفاع الأمامية للأمن من خلال توجيه الموارد للاستثمار في الصحة والبحوث والأمن السيبراني وغيرها من الموجودين على الخطوط الأمامية لمواجهة تداعيات كورونا في الكويت (جمال، ٢٠٢٠).

يتطلب التعامل مع الأزمات الصحية والإنسانية إعداد الإنسان والفرد الكويتي والمؤسسات لتكون قادرة على التعامل مع هذه الأزمات وتداعياتها إعداداً مهنياً وتخصصياً متميزاً، وتوفير جميع الإمكانيات التي تساعد على تقليل الآثار، كل ذلك ضمن منظومة علمية متكاملة تعتمد التخطيط واستشراف المستقبل منهجاً علمياً للعمل، مما يساهم في تحقيق الأمن الوطني الشامل الذي أصبح الأمن الإنساني والصحي أولوية قصوى في منظومته (الديحاني، ٢٠٢١).

الأمن الغذائي

أثر انتشار (كوفيد-١٩) على الأمن الغذائي؛ حيث اقترحت الكويت إنشاء «شبكة أمن غذائي موحدة» على مستوى دول الخليج، وذلك على غرار شبكة الربط الكهربائي؛ بهدف تحقيق الأمن الغذائي لدول الخليج، وذلك خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء التجارة في دول الخليج، فضلا عن اقتراح إنشاء خطوط سريعة في مراكز الجمارك لضمان انسيابية وعبور المنتجات الأساسية

للمعيشة؛ مثل الغذائية والطبية، وواقع الأمر أن أزمة كورونا لم تكن منشئة لقضية الأمن الغذائي بل كاشفة لها؛ إذ إنها يمكن أن تكون تحديًا هائلا في المستقبل (كشك، ٢٠٢٠).

الأمن الصحي

شكّل انتشار فيروس (كوفيد-١٩) في الكويت تحدياً كبيراً؛ تمثل بالضغط على المنظومة الصحية، مما ساهم بانكشاف بعض مواطن الخلل أسوةً بباقي دول العالم، إلا أن الكويت حاولت تخطي هذه الضغوطات في محاولة للتعاطي معها بالاعتماد على تعاون المواطنين والمقيمين مع الحكومة والالتزام بالاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية الأخرى، والتي كانت شديدة بطبيعة الحال، إلا أن تفهم الجميع للوضع الحرج ساهم بتخطي تداعيات الأزمة وتقليل تأثيراتها، وقد سجلت الكويت إلى الآن أدنى مستويات الوفيات وإشغال العناية المركزة؛ فقد وصلت حالات الوفاة نتيجة الإصابة بفيروسي (كوفيد-١٩) في الكويت حتى تاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ ما يقارب ١,٠٨٥ وفاة (وزارة الصحة الكويتية، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى المرضى من الأفراد المتلقين للعلاج في المستشفيات، والذين يشكلون ضغطاً على الخدمات الصحية والأجهزة والكوادر الطبية، في ظل غياب الخبرة لدى الجهات الصحية في مواجهة مثل هذه الأزمات والكوارث، مما يهدد الأمن الصحي الكويتي بشكل مستمر ومتزايد، ولا زالت تعمل بكل جهد للقضاء على هذا الفايروس من خلال الإجراءات الاحترازية، والبدء بحملة التطعيمات اللازمة للوقاية من الوباء (تلجي، ٢٠٢١).

الأمن الاقتصادي

جاء الأمن الاقتصادي ليظهر بشكل قوي في ظل استمرار الأزمة منذ أكثر من سنة، وخاصة مع استمرار لجوء الحكومة الكويتية إلى تطبيق إجراءات احترازية وصحية لمواجهة الفيروس وانتشاره، وذكرت تقارير حكومية أن إجمالي خسائر الكويت من جائحة كورونا بلغ أكثر من **٣٣** مليار دولار، وكشفت التقارير عن إجراءات سيتم اعتمادها لمواجهة الأزمة المستمرة، بحيث تركز على

إجراءات تقشفية تخفض من تكاليف الدعم وتزيد من الإيرادات الضريبية، كما ذكرت التقارير أن خسائر الاقتصاد جاءت بسبب العديد من العوامل المساعدة مثل تراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج التزاماً بقرارات لجنة "أوبك"، كما أن توقف الأعمال لمدة ثلاثة أشهر كبّد الاقتصاد خسائر كبيرة، ناهيك عن تراجع إيرادات الحكومة في ظل توقف تحصيل الأقساط الحكومية، والمهم بذلك تراجع إيرادات النفط بنسبة ٤٠٪ حيث بلغ ما يقارب ٣٧ مليار دولار خلال العام الحالي، بالمقارنة مع ٦٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩، وفيما تراجعت الإيرادات المالية التي ساهمت في تفاقم عجز الميزانية وشح السيولة؛ واجهت الحكومة الكويتية زيادة في الإنفاق بسبب الجائحة وإجراءات مكافحتها؛ مما جعل الحكومة تواجه أزمة مالية غير مسبوقة تتطلب إجراءات سريعة في سبيل الإصلاح الاقتصادي واستغلال الأزمة من أجل التفكير في مستقبل الاقتصاد الكويتي وسرعة إعداد خطة بعيدة المدى من أجل رفاهية الأجيال المقبلة، كما برز خلل كبير بالتركيبة السكانية ونقص بعض المنتجات الزراعية والحيوانية التي تتطلب منا سرعة معالجة خلل التركيبة والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال البرامج والمشاريع التنموية الخاصة بتحقيق الاكتفاء (الزعبي، ٢٠٢٠).

٤.٣ المبحث ٣: الإجراءات المتبعة لمواجهة (كوفيد-١٩) في الكويت

ساهمت التدابير الاحترازية التي اتخذتها الكويت في حماية أمنها القومي عند انتشار وباء كورونا فيها؛ حيث اعتبرت الكويت الإنسان هو العنصر الرئيس في منظومة الأمن الوطني، وسلامته هي الأساس الذي تبدأ منه وتنتهي بالمجتمع؛ ففي بدايات الوباء وفي ظل عدم توفر علاج أو لقاح مؤكد لـ(كوفيد-١٩) حينها؛ توجهت السلطات الصحية لفرض مجموعة من الإجراءات الاحترازية الصحية وغيرها من الإجراءات، وتكون على "مراحل خمس" يكون فيها العزل والتباعد الاجتماعي، والحجر الصحي المنزلي والمؤسسي للحفاظ على الصحة العامة للإنسان والمجتمع،

بالإضـــافة إلى تدابير وقائية أخرى؛ كغلق المدارس والمراكز التجارية ودور العبادة ووضـــع قيود على السـفر وتعليق الكثير من الأنشـطة، تشـدد وتخفض هذه الإجراءات طبقاً للحالات التي ترد من الجهات الصحية وإحصائيات الإصابات اليومية، ومجلس الوزراء واللجان التخصصية المكلفة بالتعامل باجتماع مسـتمر يقرر الانتقال أو العودة إلى المرحلة المناسـبة طبقاً للموقف الصـحي، كل ذلك ســـاهم في التصـــدي لهذه الجائحة والعمل على تقليل آثارها، ولا زالت الجهات المعنية تسعى جاهدة للتعامل مع هذه الجائحة بكل كفاءة واقتدار واضعين نصب أعينهم أن حماية الفرد والمجتمع هي حماية للأمن القومي الكويتي (الديحاني، ٢٠٢١).

أبرز التدابير والإجراءات التي اعتمدتها الكويت في مواجهة كورونا

لقد استجابت دولة الكويت لجائحة كورونا عبر اتخاذ القرارات الاستثنائية وإجراءات غير مسبوقة ساهمت إلى حد كبير في تخفيف آثار وتداعيات الجائحة؛ حيث كان أول قرار تمثل في تعطيل القطاعات الحكومية والخاصة لأسبوعين ومنع التجمعات والأندية الرياضية والبنوك والبورصة ولائحة طويلة من الأنشطة الاقتصادية – الحياتية، دب الهلع في قلوب مئات الآلاف، ساعات مضنية كانت من تخزين مواد استهلاكية وتهافت على الجمعيات والأسواق، غير أن كل ذلك تبدد مع تطمينات الحكومة، صوتاً وصورة وبالأدلة القاطعة والجولات الميدانية؛ بأن كل شيء متوفر وأنها تقوم بدورها الذي يحتم عليها تأمين الحياة الكريمة للمجتمع.

بدأت أولى إجراءات دولة الكويت في إيقاف إصدار سمة الدخول للقادمين إلى البلاد من الدول الموبوءة، وإيقاف بطاقة الهوية الوطنية للتنقل من وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وايقاف سير الرحلات الدولية والرحلات الجوية من وإلى الدول الموبوءة، والحجر المؤسسي اللا إلزامي الصارم لمدة ١٤ يوما على القادمين من جميع الدول (مجلس الصحة لدول الخليج، ٢٠٢٠).

وتشمل هذه الإجراءات (السيف، ٢٠٢٠):

- إغلاق الحدود باكراً ووقف الرحلات، وإغلاق أماكن التجمعات (المدارس وأماكن العمل والمساجد والمراكز التجارية).
- فرض حظر تجوال جزئي (من ١١ ساعة إلى ١٦ ساعة) وفرض حظر شامل لمدة ٢١ يوماً منذ ١٠ أيار/٢٠٢٠.
- عزل مدينتَين يُشتبَه في انتشار العدوى فيهما على نطاق واسع.

- قيام وزارة الصحة يومياً بتقديم إحاطات صحفية وإطلالة العديد من الوزراء في مؤتمرات صحفية على نحوٍ منتظم وغير مسبوق.
- إطلاق حملة تبرعات وطنية، وإجراء فحوصات عشوائية يومياً.
- تسيير رحلات لإجلاء نحو ثلاثين ألف كويتي في الخارج مجاناً، وهي أكبر عملية إجلاء في تاريخ الكويت.

إغلاق الحدود

قامت الكويت بتطبيق بعض التدابير المحددة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) (الإدارة العامة للطيران المدني، ٢٠٢٠):

- الأمر بتفعيل خطة الطوارئ وبرامج التسهيلات.
- إصدار الكتب الدورية والإرشادات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.
- تطور الوعي بفيروس كورونا المستجد بالتدابير الاحترازية الواجب اتخاذها من قبل جميع العاملين في مطار الكويت الدولي، بالإضافة إلى توزيع الاختبارات الضرورية والمعدات والأدوات اللازمة للعاملين لأغراض التحوط والتعقيم، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة الكويتية.
- تعميم الوعي بين العاملين المخالطين للمسافرين بغرض اتخاذ التدابير اللازمة والخطوات الاحترازية فيما يخص إجراءات التشغيل القياسية التي تقتضي التعامل مع الآخرين، مع الالتزام بالإرشادات الصادرة عن وزارة الصحة في دولة الكويت.
- تشكيل لجنة تختص بأعمال التقييم اليومي والمتابعة، على أن تضم الإدارة العامة للطيران المدني والوزارات الأخرى المعنية، بهدف استعراض أحدث المستجدات بشأن انتشار الفيروس.

- تركيب كاميرات الاستشعار الحراري في المطار لفحص جميع المسافرين الذين يصلون إلى أراضي الكويت جواً.
- حظر الرحلات الجوية مع الدول عالية الخطورة من حيث فيروس كورونا المستجد، ومنع مواطني هذه الدول من دخول دولة الكويت.
- تخصيص مبنى الشيخ سعد بمطار الكويت الدولي (صالة ٣) لاستقبال المواطنين الكويتيين القادمين من دول تعد بؤراً لتفشي مرض كورونا المستجد، بهدف اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لهم والتي أوصت بها وزارة الصحة.
- منع المسافرين غير الكويتيين القادمين من دول تعاني من تفشي الوباء من دخول دولة الكويت على مدى الأسبوعين الماضيين.
- منع جميع غير الكويتيين –حتى وإن كانوا من حاملي الإقامات السارية– من دخول الكويت.
- حظر جميع الرحلات الجوية التجارية، مع تشغيل الرحلات الجوية بغرض الشحن الجوي أو إعادة المواطنين الكويتيين العالقين بالخارج إلى وطنهم.
- تنظيم رحلات جوية لإعادة المواطنين الكويتيين العالقين بالخارج إلى وطنهم بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية.

تفعيل خطط الحظر

لجأت الحكومة الكويتية للتعاطي مع وباء كورونا إلى تطبيق خطة تشمل تطبيق إجراءات حظر جزئي وكلي في محاولاتها المستمرة للسيطرة على انتشار الفيروس، ويظهر الجدول رقم (١) خطة الحظر المطبقة من قبل الحكومة الكويتية للتعاطي مع انتشار فيروس كورونا.

الجدول رقم (١) خطة الحظر المطبقة، وزارة الصحة الكويتية (٢٠٢٠)

نوع الحظر	وقت البدء	وقت الانتهاء	مدة الحظر
الحظر الجزئي الأول	**٢٠٢٠/٣/٢٢**	**٢٠٢٠/٥/٩**	**٥٠ يوما**
تطبيق الحظر الكلي	**٢٠٢٠/٥/١٠**	**٢٠٢٠/٥/٣١**	**٢٠ يوما**
تطبيق الحظر الجزئي الثاني	**٢٠٢٠/٥/٣١**	**٢٠٢٠/٦/٢٩**	**٣٠ يوما**
تطبيق الحظر الجزئي الثالث	**٢٠٢٠/٦/٣٠**	**٢٠٢٠/٧/٢٧**	**٢٨ يوما**
تطبيق الحظر الجزئي الرابع	**٢٠٢٠/٧/٢٨**	**٢٠٢٠/٨/١٨**	**٢١ يوما**
تطبيق الحظر الجزئي الخامس	**٢٠٢٠/٨/١٨**	**٢٠٢٠/٨/٣٠**	**١٣ يوما**

الإجراءات الجديدة في عام ٢٠٢١

لجأت الحكومة الكويتية في بداية شـــهر فبراير ٢٠٢١ إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية العاجلة للحد من تفشي فيروس كورونا في الكويت؛ وخاصة مع عودة ارتفاع الحالات فيها أو ما أطلق عليه بالموجة الثانية، ومن هذه الاجراءات كما أعلنها وزير الصحة الكويتي الشيخ د. باسل الصباح في كلمته أمام مجلس الأمة الكويتي في الجلسة الخاصة لمناقشة الإجراءات والسياسة الحكومية في التعامل مع تطورات فيروس كورونا بتاريخ ١٦/ فبراير/٢٠٢١ والمتمثلة في:

- إغلاق كل الأنشطة التجارية اعتبارا من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة الخامسة فجرا من اليوم التالي، باستثناء الصيدليات ومنافذ تسوق الأغذية والمستلزمات الصحية والتموينية.
- إغلاق صالات استقبال المطاعم من الساعة الثامنة مساء إلى الخامسة من صباح اليوم التالي، على أن يكتفى بالطلبات الخارجية والتوصيل.
- إيقاف العمل في الأندية الصحية ومحلات العناية الشخصية والصالونات ومحلات الحلاقة والمنتجعات الصحية.
- إيقاف كل الأنشطة المتعلقة بالاحتفالات وتأجير القاعات والخيام وغيرها من المناسبات التي تستوجب التجمعات الكبيرة.
- دعوة الاتحادات الرياضية لوقف النشاط الرياضي والمباريات الودية حتى إشعار آخر.
- تحديد نسبة العاملين بـ ٣٠٪.
- إغلاق المنافذ الحدودية البرية والبحرية، ومنع غير الكويتيين من دخول البلاد لمدة أسبوعين، ابتداء من يوم ٧ فبراير، ثم ابتداء من ٢١ فبراير، ولمدة شهر كامل، سيتوجب على جميع القادمين الخضوع للحجر المؤسسي على نفقة المسافر لمدة أسبوع، تستكمل بحجر منزلي.

تفعيل حملة التطعيم ضد وباء كورونا

بدأت الكويت بحملة التطعيم ضد فايروس كورونا في المرحلة الأولى بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٤؛ حيث حددت الحكومة الكويتية عدد من ينطبق عليهم اللقاح بالكويت بما يقارب ٢,٧٧٥,٠٠٠ فردا بحسب آخر إحصاءات لوزير الصحة الكويتية لعام ٢٠٢١.

اعتبر وزير الصحة الكويتي الدكتور الشيخ باسل الصباح أن حملة التطعيم قد تكون هي السبيل الوحيد للتخفيف من الوباء، مبينا أن بدء الإعداد لها جاء قبل منتصف العام الماضي باختيار اللقاحات ثم التعاقد معها، مشيرا إلى أن هناك ١٣٠ دولة لا توجد فيها لقاحات، بينما الكويت حصلت على اللقاح بعد الولايات المتحدة، وقال الوزير: إن ٤٥٤ ألف شخص سجلوا في المنصة الخاصة؛ منهم ٢١٥ ألف مواطن و٢٣٨ ألفا من الوافدين، وإن إجمالي من تلقى اللقاح ١٣٧ ألفا؛ منهم ١١٩ ألف مواطن، ٣٨ ألفا منهم حصل على الجرعة الثانية، وبين الوزير أنه تم إعداد ١٥ مركزا للتطعيم جميعها دخلت مرحلة العمل، كما بدأ التطعيم أيضا في المستشفى العسكري ومستشفى الـ koc إضافة إلى أن هناك سيارات مخصصة للتطعيم في المنازل.

وفي إطار خطة العمل الوطنية وبهدف توسعة شريحة متلقي لقاح (كوفيد-١٩)؛ أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة عبد الله السند اعتماد ١٥ مركزا صحياً في محافظات البلاد المختلفة لتقديم اللقاح، بمعدل ٣ مراكز في كل منطقة صحية في الفترة الحالية (كلمة وزير الصحة الكويتي أمام مجلس الأمة بتاريخ ١٦ فبراير، ٢٠٢١).

٤.٤ الخاتمة

تأسيساً لما سبق نستنتج ما يلي:

١- عانت الكويت كباقي دول العالم في بداية شهر فبراير من عام ٢٠٢٠ من انتشار وباء كورونا، والذي استمر بالازدياد والانتشار بين المواطنين والمقيمين حتى نهاية شهر فبراير عام ٢٠٢١، وأدت لإصابة آلاف الحالات والوفيات.

٢- لجأت الحكومة الكويتية إلى اتباع العديد من الإجراءات لكبح جماح انتشـــار فيروس كورونا؛ والتي تفاوتت ما بين الحظر والإغلاقات على المســـتويين الداخلي والخارجي، والتي استمرت وفق خطة وضعتها الحكومة بتعاون كافة الجهات المختصة.

٣- أثر انتشـــار فيروس كورونا بشـــكل كبير على الأمن القومي الكويتي بكافة مكوناته؛ فقد أثر بشـــكل كبير على الأمن الصـــحي الكويتي ومدى قدرة النظام الصـــحي الكويتي في التعاطي مع الحالات المتزايدة من فيروس كورونا التي انتشرت في الكويت.

٤- تأثر الأمن الاقتصادي في الكويت بشكل واضح نتيجة انتشار فيروس كورونا والإجراءات الحكومية التي اتبعت لمواجهة انتشـــار الوباء، والتي عمدت لإغلاقات في القطاعات الاقتصادية وإغلاق لحركة التجارة عبر الحدود.

٥- لجأت الحكومة الكويتية في بدايات العام الحالي ٢٠٢١ إلى إجراءات متشـــددة للتعامل مع ازدياد الحالات لفيروس كورونا بشـــكل كبير بعد الموجة الثانية في البلاد، وقامت الحكومة الكويتية بالسـعي إلى توفير اللقاح لأكبر عدد ممكن من مواطنيها في محاولاتها لمواجهة انتشار (كوفيد-١٩).

الخلاصة

عانت البشـــرية وما زالت من ظهور أمراض أطلق عليها الأمراض العابرة للقارات أو الأمراض المعدية عبر الحدود، والتي جاءت لتوصـف بالأوبئة التي انتشـرت بين البشـر وتسـبب العدوى للعديد من الحالات، والتي تعدت حدود الدول الجغرافية، وســـاهمت هذه الأوبئة بتهديد حياتهم واستقرارهم، حتى عدت مهددة بشكل رئيس للأمن القومي في هذه الدول.

جاءت توجهات الدول الحديثة في التعامل مع التهديدات من مفهوم ومضمون الأمن القومي منذ نهاية الحرب الباردة من أمن قومي تقليدي ينظر إلى الأمن بمفهومه المعتاد؛ إلى أمن قومي شـــامل يقع تحت مظلته العديد من المجالات بما فيها الأمن الإنســـاني والأمن الصـــحي، وقد ساهمت الأمراض العابرة بترسيخ هذا التوجه الدولي، وازدياد التوجه نحو شمول الأمن القومي.

عانت الكويت كسائر دول العالم من انتشار فيروس (كوفيد-١٩) منذ بداية عام ٢٠٢٠، والذي بدأ في الصين وانتشر ليشكل وباءً عالمياً لم يستثن أي دولة؛ حيث أدى هذا الوباء -ولا يزال- إلى حالات وفيات، وقد عانت الكويت من إصـــابات ووفيات للعديد من الأفراد فيها، ازداد تأثيره بشـــكل بارز على الأمن القومي الكويتي، مما دعا الحكومة في الدولة إلى اللجوء للعديد من الإجراءات في سبيل زيادة قدرتها في مكافحة هذا الوباء، ومحاولة السيطرة عليه، وفي ظل ارتفاع حالات الإصـــابة فيها واســـتمراره تســـعى الدولة للبحث عن الكثير من الآليات المســـاندة لها في محاربته.

النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١- أدت التغيرات السياسية والفكرية التي مر بها النظام الدولي في القرن العشرين وبداية القرن الحالي لتغيرات واضحة في مفهوم الأمن القومي واختلاف في مقوماته ومكوناته.

٢- جاء الأمن الصـــحي والإنســـاني ليعبرا عن النظرة المتطورة للأمن القومي والتي اعتبرت قدرة الدول على تأمين الحماية الإنسانية والصحية لمواطنيها.

٣- يعتبر الأمن الصحي الكويتي جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي لها، وقد استندت دولة الكويت في هذا الاعتبار من التحول العالمي لنظريات تفسير الأمن القومي في اعتبار الأمن الصحي والإنساني والمجتمعي جزءًا ومكونًا للأمن القومي للدول.

٤- يعتمد مدى تحقيق الأمن الصحي ومرتكزاته ومكوناته بشكل كبير على قدرة النظام الصحي في الدول على تقديم الخدمة والصمود في حالات الأوبئة والكوارث التي قد تؤدي إلى زيادة الضغط عليه مع ازدياد عدد الحالات التي قد تحتاج لتلقي الخدمات العلاجية في الدولة.

٥- يؤثر تحقق الأمن الصحي في قدرة الدولة على تقديم خدمات صحية للمواطنين في دولة الكويت على أمن الدولة، وقدرته على تأمين الخدمات الطبية الملائمة ونشر الاستقرار والأمن للمواطنين، وحماية الدولة أنظمة الدولة المرتبطة به من الاختلال مما يهدد الأمن القومي الشامل.

٦- أدى انتشار وباء (كوفيد-١٩) بشكل كبير إلى الضغط على الخدمات الصحية في دولة الكويت وما تبعه من الحاجة للرعاية المستمرة للمصابين به، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على قدرتها في تحقيق الأمن القومي.

٧- أدى انتشار وباء (كوفيد-١٩) في الكويت كأحد الأمراض العابرة للقارات إلى قيام الدولة بالكثير من الإجراءات التي ظهرت بأغلبها في إغلاق الحدود وحركة الطيران ووقف التبادل التجاري؛ مما هدد الأمن القومي للدولة مع استمرار اتخاذ هذه الإجراءات.

٨- شكل انتشار فيروس (كوفيد-١٩) تحدياً كبيراً على الكويت؛ مما جعلها تبحث عن تبني إستراتيجيات وخطط صحية وأمنية واجتماعية لمحاربة هذا الفيروس ووقف انتشاره.

٩- سعت الكويت لمجاراة أحدث الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا؛ فعمدت لتوفير لقاحات لمواطنيها لمواجهة انتشار الفيروس.

التوصيات

- ضرورة استمرار الدولة بالسير وفق إجراءات مدروسة ومتناسبة مع الازدياد الحاصل في حالات (كوفيد-١٩) في الكويت.
- ضرورة تشجيع المؤسسات الصناعية الطبية المتخصصة في الدولة على العمل يداً بيد مع مؤسسات القطاع الحكومي لتأمين القطاع الصحي بالمستلزمات الطبية والدوائية لضمان تحقيق الأمن الصحي الكويتي في حالة الأزمات.
- الاهتمام ببرامج التوعية لكافة الأفراد بمختلف قطاعاتهم ومستوياتهم لمحاربة ومواجهة هذا الفيروس.
- ضرورة العمل على تطوير القطاع الصحي في الكويت لزيادة قدرته على التعامل مع أي وباء أو مرض قد يهدد الأمن الصحي الكويتي.
- العمل على دعم البحث العلمي على المستوى الوطني، وتفعيل الشراكة مع مراكز البحث العلمي للاستفادة من تجاربها في محاربة ومواجهة الأمراض العابرة للقارات.
- البحث عن التعاون الدولي في مجال حماية الأمن القومي للدول في ظل انتشار هذا الوباء.
- الاستمرار بالتوجه الحكومي نحو تطعيم المواطنين باستخدام اللقاحات التي قد تؤدي لزيادة قدرتها لمحاربة الفيروس.
- إجراء العديد من الدراسات التي تهتم بمواضيع وباء كورونا وآثاره على مختلف عناصر الأمن القومي الكويتي؛ لما قد تساعد نتائج هذه الدراسات صانعي القرار في مواجهة هذا الوباء.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

١- بدر الدين، قيمتي (٢٠٢٠). أزمة كورونا بين أمننة الوباء وعصـــرنة الجيوش، المركز الديمقراطي العربي.

٢- العلي، علي (٢٠١٧). المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر، القاهرة.

٣- البياتي، فاضـل (٢٠١٠). الأمن البشـري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجاً، دار غيداء للنشر، عمان.

٤- كشـــك، أشـــرف (٢٠٢٠). تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن القومي، أخبار الخليج، بتاريخ١٣ أبريل٢٠٢٠.

٥- الســـيف، بدر (٢٠٢٠). فيروس كورونا في الكويت، مركز مالكوم كير كارنيغي للشـــرق الأوسط.

٦- أبو لبدة، داوود (٢٠٢٠). فيروس كورونا: تأثيره على منظومة الأمن القومي العالمية وهل ســيتم إدراج الأمن الصـــحي كعنصـــر جديد من عناصـــر الأمن القومي؟، مجلة أمد للإعلام، العدد٣٤٥٣٨٧.

٧- الحداد، يوسف (٢٠٢٠). كورونا كيف سيعيد صياغة سياسات الدفاع وبناء القوة الشاملة للدول، مجلة درع الوطن، العدد ٤ أيار ٢٠٢٠.

٨- تلجي، نعمان (٢٠٢١). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في الخليج: التحديات والصعوبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٩- بخوش، مصطفى (٢٠٠٨). التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، العالم الإستراتيجي، العدد٣.

١٠- عبد اللطيف، هاني (٢٠٢٠). آثار كورونا الاقتصادية، خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، مركز الجزيرة للدراسات.

١١- العدوي، محمد (٢٠٠٧). العشوائيات والأمن البشري، دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي، دار مصر المحروسة، القاهرة.

١٢- كومبل، رادومير (٢٠٢٠). تصاعد الاعتماد على الجيوش في مواجهة كورونا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

١٣- عابدين، السيد وميتيكس، هدى (٢٠٠٤). قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

١٤- حبيب، إبراهيم (٢٠١٠). أصول دراسات الأمن القومي (أصول إدارة الدولة)، مكتبة متولي، القاهرة.

١٥- مراد، علي (٢٠٠٥). مشكلات الأمن القومي أنموذج تحليل مقترح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

١٦- أحمد، داليا (٢٠٢٠). لماذا تشكل الفيروسات العابرة للحدود تهديداً للأمن والسلم الدوليين؟، مجلة درع الوطن، عدد ١ آذار ٢٠٢٠.

١٧- الخفاجي، محمد (٢٠١٨). روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والإستراتيجيات، دار أمجد للنشر، عمان.

١٨- الياسري، علي (٢٠١٠). الأمن القومي العراقي، الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، دار الكتب والوثائق، بغداد.

١٩- لاندوس، أليس (٢٠٠٨). السياسة الدولية: النظرية والتطبيق، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاذ الكتاب، دمشق.

٢٠- موسى، غادة (٢٠٠٧). مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

٢١- عبد الأمير، حســـين (٢٠٢٠). تطور مفهوم الأمن الصـــحي وأثره في الدراســـات الأمنية المعاصرة، مركز الدراسات الإستراتيجية.

٢٢- ابن عيسى، محسن (٢٠١١). الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٣- سالمان، عبد الحكيم (٢٠٠٥). التأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي والاجتماعي، دراســة مقارنة بالفكر الإســلامي رســالة ماجســتير غير منشــورة، معهد الدراسات الإسلامية، مصر.

٢٤- عبد الحفيظ، علاء (٢٠٢٠). الأمن القومي المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات.

٢٥- ثجيل، عادل (٢٠١٦). الأمن القومي والإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بغداد.

٢٦- خليل، حسين (٢٠١١). العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

٢٧- حمزاوي، جويد (٢٠١١). التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٢٨- الرشــدان، عبد الفتاح (٢٠١٩). تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراســات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد٣.

٢٩- حمزاوي، جويد (٢٠٢٠). من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد ٦.

٣٠- العوني، نبيل (٢٠٢٠). الأمن الصحي بين الموجود والمنشود، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٣١- الأمين، عائشة (٢٠٢٠). الأمن البيولوجي العالمي بين الاستغلال السياسي والربح الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي.

٣٢- دير، أمينة (٢٠١٤). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد لخيضر، الجزائر.

٣٣- الصادق، جراية (٢٠١٤). تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٨.

٣٤- غريفيش، مارتن وأوكلاهان، تيري (٢٠٠٨). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي.

٣٥- توفيق، سعد (٢٠١١). التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٣.

٣٦- صـيدم، محمد (٢٠١٤). دور النفط في السياسـة الخارجية الصـينية، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

٣٧- بيومي، محمود (٢٠١١). صـراعات الهيمنة على القطب الشـمالي بين الدول الكبرى، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

٣٨- الدهيمي، الأخضـر (٢٠١٠). القانون الدولي الإنسـاني من منظور الأمن الإنسـاني، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٩- إسـماعيل، محمد (٢٠١٤). أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المسـتقبل، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

٤٠- ثجيل، عادل (٢٠١٦). الأمن القومي والأمن الإنسـاني دراسـة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١.

٤١- لطالي، مراد (٢٠١٨). الأمن الإنسـاني ضـمانة أسـاسـية لأمن الدولة، مجلة الدراسـات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، العدد٥.

٤٢- مسـعود، عبد الله ومراد، علي (٢٠٠٦). الأمن والأمن القومي، المركز العالمي لدراسـات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي.

٤٣- جاسم، محمد (٢٠٠١). مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط.

٤٤- خرموش، اسمهان (٢٠١٨). الأمن المجتمعي: مدخل لبناء الأمن الإنساني، مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي، العدد٤.

٤٥- صفية، ادري (٢٠١٢). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

٤٦- أعزان، أمين (٢٠٠٦). الحماية التقنية والجنائية للنظم المعلوماتية، المجلة المغربية للقانون الجنائي والعلوم الجنائية، العدد٣.

٤٧- الشرمان، عديل (٢٠٢٠). دور الإعلام في مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية: وباء فيروس كورونا نموذجاً، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٦ العدد٢.

٤٨- السارة، قاسم (٢٠١٥). الأمراض الوبائية الفيروسية، مجلة التقدم العلمي، العدد٩٠.

٤٩- قاسمي، محمد (٢٠١٩). الأمن المعلوماتي وعلاقته بالأمن القومي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، عدد١٠.

٥٠- الشريف، مازن (٢٠١٣). تأملات في مفهوم الأمن الشامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوسة، الجزائر.

٥١- رويحة، زينب (٢٠٢٠). تحديات متصـــاعدة: آثار انتشـــار فيروس كورونا على الأمن الإنساني في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، عدد شهر ٤.

٥٢- صـــادق، نداء وآخرون (٢٠٢٠). الأمن الصـــحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٥٣- حسـن، باسـمة (٢٠١٣). أثر المخدرات على الأمن الاقتصـادي في البصـرة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد٩، العدد٢٧.

٥٤- عبد الرحيم، إيهاب (٢٠١٥). طب السـفر والوقاية من الأوبئة، مجلة التقدم العلمي، العدد ٩٠.

٥٥- العمارات، فارس (٢٠٢٠). الأمن الإنسـاني في ظل العولمة، دار الخليج للنشـر والتوزيع، عمان.

٥٦- مختار، أمل (٢٠٠١). التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

٥٧- يوسـف، سـليمان (٢٠٢٠). فيروس كورونا المسـتجد (Covid-19) المعتقدات عنه والاتجاهات نحو المريض المصـاب به لدى عينات متباينة من أفراد الشـعب المصـري، المجلة التربوية، العدد ٧٥.

٥٨- الشـــقير، عبد الرحمن (٢٠٢٠). الأمن البيئي الصـــحي في ظل انتشـــار فيروس كورونا المســتجد: دراســة وصــفية تحليلية لبعض الممارســات الصــحية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٦، العدد ٢.

٥٩- المشــهداني، أكرم (٢٠٢٠). الأمن الشــامل في مواجهة الأزمات والكوارث: جائحة كورونا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد٣٦، العدد٢.

٦٠- آل ســـعد، خالد (٢٠٢٠). مدى تأثير بعض جوانب الإجراءات الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا على الأمن النفســي والاجتماعي للأفراد من وجهة نظر الممارســين الصــحيين بمدينة الملك عبد العزيز الطبية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، عدد١٨٧.

٦١- الجزار، ســارة وآخرون (٢٠٢٠). الآثار الاقتصــادية والاجتماعية لفيروس كورونا المســتجد، دراسة على الوطن العربي، اتحاد الغرف العربية.

٦٢- سالم، سارة (٢٠٢٠). مبادرات عالمية لتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للأوبئة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

٦٣- خلوق، هشــام (٢٠٢٠). مســتقبل الأمن الدولي ما بعد كورونا، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٦٤- الفقي، آمال وأبو الفتوح، محمد (٢٠٢٠). المشـكلات النفسـية المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد، المجلة التربوية، العدد٧٤.

٦٥- العقاد، علاء (٢٠٢٠). مفهوم ونظريات الأمن الدولي، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٦٦- حمدي، أمجد (٢٠٢٠) ما بعد كورونا مسـتقبل النظم الصـحية الفرص والتهديدات، المعهد المصري للدراسات.

٦٧- حسن، عباس (٢٠٢٠). دور العتبة الحسينية وهيئة الحشد الشعبي في تعزيز الأمن الصحي في العراق في ظل جائحة كورونا، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٦٨- محمد، عصام (٢٠٢٠). المسؤولية الاجتماعية للشباب الجامعي لدعم الجهود الحكومية في مواجهة الأمراض الوبائية المعدية، ملة دراسـات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، عدد٥١.

٦٩- فيروز، صولة (٢٠٢٠). تداعيات الأمن الصحي في المجتمعات المتقدمة والنامية (المخاطر والتهديدات)، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٧٠- بوعموشـة، نعيم (٢٠٢٠). فيروس كورونا في الجزائر، الموسـوعة الجزائرية للدراسـات السياسية.

٧١- عبد المجيد، ريم (٢٠٢٠). عولمة الأمراض المعدية.. كورونا وتداعياته الاقتصـــادية والاجتماعية، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد٥٣.

٧٢- مجلس الصـــحة لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٢٠). تقرير يوضـــح جهود دول مجلس التعاون في الحد من انتشار فيروس كورونا دول مجلس التعاون تواجه كورونا.

المراجع باللغات الأجنبية:

1- **Peterson** , Susan (2002). Epidemic Disease and National Security, SECURITY STUDIES 12, no. 2 (winter 2002/3): 43–81 Published by Frank Cass, London.

2- Evans, Jane (2010). Pandemics and National Security, Global Security Studies, Spring 2010, Volume I, Issue 1.

3- Zheng Jie Marc Ho, Yi Fu Jeff Hwang & Jian Ming Vernon Lee (2014). Emerging and re-emerging infectious diseases: challenges and opportunities for militaries, **Military Medical Research**. Article N 14.

4- Gary Cecchine & Moore Melinda (2006). Infectious Disease and National Security, RAND National Defense Research Institute.

5- UNDP (2009). Arab Human Development Report, UN.

6- IFRC 'International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies Organization' (2018). Public awareness and public education for disaster risk reduction.

مراجع شبكة الإنترنت:

١- مؤسسة RAND غير ربحية:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1600/RR1605/RAND_RR1605z1.arabic.pdf

٢- البدور، إبراهيم (٢٠٢٠). الأمن الصحي والأمن الغذائي، صحيفة الغد الأردنية:

https://alghad.com

٣- منظمة الصحة العالمية (٢٠١٩):

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

٤- منظمة مايوكلينيك (٢٠٢٠):

https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/expert-answers/novel-coronavirus/faq

٥- الإدارة العامة للطيران المدني، منظمة الطيران المدني الدولي، إجراءات دولة الكويت لمواجهة أزمة كورونا المستجد:

https://www.icao.int/Security/COVID-١٩/

٦- الزعبي، أحمد (٢٠٢٠). إجراءات إصلاحية للحد من الضغوط المالية الناجمة عن كورونا في الكويت، العربي الجديد:

https://www.alaraby.co.uk/economy

٧- منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٠) مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-٢٠١٩/advice-for-public

٨- جمال، عبد المحسن (٢٠٢٠). قراءة في مستقبل الكويت بعد كورونا، صحيفة الجريدة الكويتية

https://www.aljarida.com/articles/

٩- وزارة الصحة الكويتية (٢٠٢١) إحصاءات كورونا

https://corona.e.gov.kw/

١٠- كلمة وزير الصحة الكويتي الشيخ د. باسل الصباح في كلمته أمام مجلس الأمة الكويتي في الجلسة الخاصة لمناقشة الإجراءات والسياسة الحكومية في التعامل مع تطورات فيروس كورنا بتاريخ ١٦/فبراير/٢٠٢١

https://www.youtube.com/watch?v=ZFV-SoI٨RE٤

١١- مقابلة شخصية مع محمد رافع الديحاني، مدير عمليات القيادة التنسيقية لحماية الأمن الداخلي، ٢٠٢١.

الملاحق

الملحق رقم (أ): مقابلة رقم (١) مع اللواء الركن الدكتور محمد رافع الديحاني

استمارة أسئلة المقابلة

تاريخ إجراء المقابلة: ٢٠/ شباط/٢٠٢١

معلومات أولية:

اسم الشخص الذي تمت مقابلته: اللواء الركن/ د. محمد رافع الديحاني

مستواه العلمي: دكتوارة في إدارة الأزمات

طبيعة عمله: مدير عام مديرية عمليات القيادة التنسيقية لحماية الأمن الداخلي في وزارة الداخلية الكويتية.

أسئلة المقابلة

السؤال	الإجابة
السؤال الأول: العمل بالقطاعات المدنية خلال الأزمة؟ السؤال الأول: كيف أدت أزمة كورونا إلى إعادة رسم أدوار الأجهزة الأمنية العسكرية في الكويت؟	تعتبر دولة الكويت من الدول العربية والخليجية السباقة في العمل المؤسسي والاستباقي؛ فقد ساهم الدستور الكويتي عام **١٩٦٢** بإرساء دعائم العمل المؤسسي والاهتمام بكل ما من شأنه وضع الكويت بمصاف الدول المتقدمة، سعياً إلى مستقبل أفضل للوطن والمواطنين، كما أن استِشراف المستقبل لدى المؤسسين الأوائل ممن تعاقبوا على حكومات الكويت السابقة إلى يومنا هذا؛ كان لهم الأثر الأكبر بإعداد الدولة لمجابهة مثل هذه الأزمات، وإن تغيرت نوع هذه الأزمات أو الأدوات المستخدمة في التعامل معها؛ إلا أن العلم بالشيء أفضل من الجهل به؛ ففي أزمة جائحة كورونا الحالية كان الاعتماد بعد الله وسواعد أبناء الكويت المخلصين في

	جميع الوزرات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الرسمية والمدنية وكذلك المواطنين والمقيمين الشرفاء؛ كان اعتِماد الدولة بإدارة هذه الأزمة على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وكذلك القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ في شأن الدفاع المدني، وهذا يعطينا انطِباع أن التخطيط المسبق والعمل المؤسسي لدى دولة الكويت مبعث فخر واعتِزاز بأبناء الكويت المخلصين ممن ساهموا بهذا العمل واسْتَشْرَفُوا المستقبل، بما يحمل من أزمات مستقبلية تتطلب التحضير المسبق وإعداد كل ما من شأنه المساهمة في تقليل الآثار والتعامل مع هذه الأزمات باقتدار، فلو اطَّلَعْنَا على هذه القوانين لوجدنا في طياتها تنظيم العلاقة والعمل بين الأجهزة الطبية التخصصية والأجهزة الأمنية والعسكرية، وكيفية تقديم الدعم والإسناد لتلك السلطات، وهذا ما تم بالفعل في التعامل مع جائحة كورونا فقد نظمت هذه القوانين أدوار الأجهزة الأمنية والعسكرية خلال عملها مع القطاعات المدنية سواءً أكانت للأدوار التي تقدمها من صميم عملها، كحفظ الأمن والنظام المتمثلة في إنفاذ القانون وعزل المناطق أو تطبيق الحظر أم المساهمة في تطبيق الاشتراطات الصحية، تماشياً مع توجيهات السلطات الصحية، كما برزت أدوار أخرى فرضتها الظروف وساهمت الأجهزة الأمنية والعسكرية فيها بنجاح مثل : – إعداد وتجهيز وإدارة المستشفيات الميدانية.

	– توزيع الأرزاق والمواد التموينية للمواطنين والمقيمين. – تنظيم السيطرة الأمنية في نقاط البيع والأسواق التجارية. – التأمين والسيطرة على المحاجر الصحية. – توصيل الأدوية للمواطنين من المستشفيات إلى المنازل. – المساهمة في توزيع التموين بالتنسيق والتعاون مع وزارة التجارة. – إدارة وتدريب المتطوعين للعمل بأعمال الإغاثة وتقديم الإسناد والمعاونة للفرق الخاصة بالتعامل مع الجائحة. – معاونة أجهزة الدولة وسد النقص بالقوى العاملة مثل مطاحن الدقيق وتعبئة وقود الطائرات والموانئ والاستعداد لتقديم المعاونة لاستِمرار الحياة بالدولة عند الطلب، وأمثله أخرى كثيرة، تتطلب منا الاستفادة من هذه التجربة، والعمل على إعادة رسم أدوار الأجهزة الأمنية والعسكرية في العمل بالقطاعات المدنية خلال الأزمات، أو ما يعرف بالعمل على " إعداد الدولة" خلال الأزمات والكوارث أو الحالات الأمنية الطارئة ووضع مهام واختصاصات لكل جهاز أمني وعسكري، في الحالات الطارئة وكذلك في الأحوال العادية، وذلك

	للاستفادة من العناصر والكوادر البشرية وإعدادها وتدريبها واستخدامها أفضل استخدام، مع التخطيط المستمر والاهتمام بإدارة الأزمات وما تتطلب من دراسات وبحوث وإمكانيات تحقق نجاح الإدارة وتوفر الجهد وتساهم في ترشيد الوقت والمال.
السؤال الثاني: ما أبرز التحديات التي واجهت الأمن القومي الكويتي نتيجة وباء كورونا؟	جائحة كورونا أبرزت مجموعة من التحديات "اجتماعية وصحية وأمنية وسياسية و اقتصادية " كحال باقي الدول، وبما أن الاقتصاد مهم فإن إبراز هذه التحديات وما يواجهنا في هذه الأزمة "التحدي الاقتصادي" فقد مرت أكثر من سنة على انتِشار الجائحة في ظل استِمرار الإجراءات الاحترازية والصحية لموجهة الفيروس، وذكرت تقارير حكومية أن إجمالي خسائر الكويت من جائحة كورونا بلغ أكثر من **٣٣** مليار دولار، وكشفت التقارير عن إجراءات سيتم اعتمادها لمواجهة الأزمة المستمرة، بحيث تركز على إجراءات تقشفية تخفض من تكاليف الدعم وتزيد من الإيرادات الضريبية، كما ذكرت التقارير أن خسائر الاقتصاد جاءت بسبب العديد من العوامل المساعدة مثل تراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج، التزَاماً بقرارات لجنة "أوبك"، كما أن توقف الأعمال لمدة ثلاثة أشهر كبد الاقتصاد خسائر كبيرة ناهيك عن تراجع إيرادات الحكومة في ظل توقف تحصيل الأقساط الحكومية، والمهم بذلك تراجع إيرادات النفط بنسبة **٤٠٪** حيث بلغ ما يقارب من **٣٧** مليار دولار خلال

	العام الحالي، بالمقارنة مع ٦٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩، وفيما تراجعت الإيرادات المالية التي ساهمت في تفاقم عجز الميزانية وشح السيولة؛ واجهت الحكومة الكويتية زيادة في الإنفاق بسبب الجائحة وإجراءات مكافحتها، مما جعل الحكومة تواجه أزمة مالية غير مسبوقة تتطلب إجراءات سريعة، في سبيل الإصلاح الاقتصادي واستِغلال الأزمة من أجل التفكير في مستقبل الاقتصاد الكويتي وسرعة إعداد خطة بعيدة المدى من أجل رفاهية الأجيال المقبلة، كما برز خلل كبير بالتركيبة السكانية ونقص بعض المنتجات الزراعية والحيوانية التي تتطلب منا سرعة معالجة خلل التركيبة والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال البرامج والمشاريع التنموية الخاصة بتحقيق الاكتفاء.
السؤال الثالث: كيف كانت جاهزية أنظمة الأمن الصحي والدفاعي لمواجهة فيروس كورونا؟	يعتبر الأمن الصحي كمفهوم وسياسات أحد أهم المجالات التي قد تشهد تغييرات جذرية في جميع الدول، لا سيما بعد أن انكشفت هشاشة منظومة الأمن الصحي في العديد من الدول المتقدمة التي ظهرت عاجزة عن التعامل مع هذا الفيروس، واحتِواء انتشاره السريع؛ ولهذا فإن مرحلة ما بعد كورونا قد تشهد إعادة النظر في مفهوم الأمن الوطني لتعيد اعتبار الأمن الصحي في مقدمة الأولويات، التي ينبغي على جميع دول العالم إدراجها ضمن سياسات الأمن الوطني، في الكويت شكلت جائحة كورونا تحديا كبيرا تمثل بالضغط على المنظومة الصحية، مما ساهم بانكِشاف بعض مواطن

	الخلل أســـوةً بباقي الدول، فكيف لدول كبرى منتجـة للأدويـة والأجهزة الطبيـة ولـديها مراكز بحوث علمية يصــبح لديها عجز، مقارنةً بدولة صغيرة مثل الكويت؟!! إلا أننا اســـتَطعنا بتضـــافر الجهود وتعاون المواطنين والمقيمين مع الحكومـــة والالتزام بالاشـــتراطات الصـــحية والإجراءات الاحترازية الأخرى، والتي كانت شـديدة بطبيعة الحال، إلا أن تفهم الجميع للوضـــع الحرج ســـاهم بتخطي تداعيات الأزمة وتقليل تأثيراتها، وقد ســـجلت الكويـت إلى الآن أدنى مســـتويـات الوفيـات وإشـــغال العناية المركزة، حيث ســـجلت طبقاً لإحصائية يوم السبت الموافق **٢٠٢١/٠٢/٠٦** حـالات التعـافي **(١٦١.٠٩٣)** وحـالات الوفـاة **(٩٦٤)** وإشـــغـال العنـايـة المركزة بنفس اليوم **(٧٠)** حـالـة من إجمـالي إصـــابـات بلغـت **(١٧٠.٥٣٦)**. وهذا دليل على تخطي العقبات قدرت المنظومة الصـــحية على مواجهة جائحة كورونا، والعمل على تقليل تداعياتها وآثارها، ولا زالت تعمل بكل جهد للقضـاء على هذا الفايروس من خلال الإجراءات الاحترازيـــة، والبـــدء بـــالتطعيمـــات اللازمة للوقاية من الوباء.
الســـؤال الرابع والخـامس: كـيـف أثـرت الـتـدابـيـر الاحترازيـــة التي اتخـــذتهـــا الكويـت في حمـايـة أمنهـا القومي عند انتشـــار الوباء،	إن التدابير الاحتِرازِيَةَ التي اتَّخَذَتها الحكومة لحماية الأرواح لا شـــك أنها حمايةً لأمنها القومي؛ فالإنســـان هو العنصـــر الرئيس في منظومة الأمن الوطني، وسلامته هي الأساس الذي تبدأ منه وتنتهي بالمجتمع، ففي ظل عدم

وأبرز الإجراءات والقرارات التي اتخذت؟	توفر علاج أو لقاح مؤكد (ل(كوفيد-١٩)) اتَّجَهت السلطات الصحية لفرض مجموعة من الإجراءات الاحتِرازِيَة الصحية وغيرها من الإجراءات وتكون على "مراحل خمس" يكون فيها العزل والتباعد الاجتماعي، والحجر الصحي المنزلي والمؤسسي للحفاظ على الصحة العامة للإنسان والمجتمع، بالإضافة إلى تدابير وقائية أخرى، كغلق المدارس والمراكز التجارية ودور العبادة ووضع قيود على السفر وتعليق الكثير من الأنشطة، تشدد وتخفض هذه الإجراءات، طبقاً للحالات التي ترد من الجهات الصحية وإحصائيات الإصابات اليومية، ومجلس الوزراء واللجان التخصصية المكلفة بالتعامل بِاجتماع مستمر يقرر الانتقال أو العودة إلى المرحلة المناسبة طبقاً للموقف الصحي، كل ذلك ساهم في التصدي لهذه الجائحة والعمل على تقليل آثارها ولا زالت الجهات المعنية تسعى جاهدة للتعامل مع هذه الجائحة بكل كفاءة واقتدار واضعين نصب أعينهم أن حماية الفرد والمجتمع حماية للأمن القومي الكويتي.
السؤال السادس: كيف أدت أزمة كورونا إلى تهديد الأمن القومي والصحي والإنساني في الكويت؟	فيروس كورونا أثر على الأمن القومي والصحي والإنساني؛ ليس بالكويت فحسب إنّما على المستوى الخليجي والدولي، وغير في أولويات الأمن وموازينه بكثير من الدول، مما دفع تلك الدول الى تعديل إستراتيجياتها نظراً لهذا التغير الذي أحدثه من "عدو خفي" هدد أمن وسلامة الشعوب، وهذا التغير لا يعني زوال التهديدات

	التقليدية وغير التقليدية، التي تتطلب وجود الجيش الوطني والتحالفات والاتفاقيات وخطط التسليح بل تسبب في تغيير أولويات التهديد والإنفاق العسكري، فبهذا التغيير سيصبح الصرف أولاً على الأمن الصحي والإنساني ثم المجهود الحربي، والذي كان بوقت سابق الأولوية الأولى للأمن القومي، كأحد ركائزه كونه قوة الدولة، كما أن الوباء أعاد ترسيم خطوط الدفاع الأمامية للأمن من خلال توجيه الموارد للاستثمار في الصحة والبحوث والأمن السيبراني وغيرها من الموجودين على الخطوط الأمامية لمواجهة تداعيات كورونا، كما أن التدابير الاحترازية جعلت التعامل مع التكنولوجيا السبيل الأمثل للعمل والتواصل مما يتطلب استِعداد الحكومة وجميع المؤسسات والشعب لاستيعاب هذه التغيرات والاستِعداد وللتحول والتعايش معها ومجابهة تحدياتها المستقبلية. كما أن التعامل مع الأزمات الصحية والإنسانية تتطلب إعداد الإنسان والفرد الكويتي والمؤسسات لتكون قادرة على التعامل مع هذه الأزمات وتداعياتها إعداداً مهنياً وتخصصياً متميزاً، وتوفير جميع الإمكانيات التي تساعد على تقليل الآثار، كل ذلك ضمن منظومة علمية متكاملة تعتمد التخطيط واستِشراف المستقبل منهجاً علمياً للعمل، مما يساهم في تحقيق الأمن الوطني الشامل الذي أصبح الأمن الإنساني والصحي أولوية قصوى في منظومته.

الملحق رقم (ب): مقابلة رقم (٢) مع وزير الصحة الكويتي / جلسة مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢١

مكان المقابلة: جلسة مجلس الأمة الخاصة لمناقشة جائحة كورونا بحضور وزير الصحة الدكتور باسل الصباح وكافة القيادات والإجابة على الأسئلة من قبل أعضاء مجلس الأمة.

تاريخ الجلسة: ٢٠٢١/٢/١٦

- تم طرح العديد من الأسئلة على وزير الصحة الكويتي ومن ضمنها:

السؤال الأول: كم عدد الذين تلقوا مطعوم كورونا في الكويت لغاية اليوم؟	الإجابة: – 137 ألفاً إجمالي من تلقى. – تم تلقي ما يقارب ١١٩ ألف مواطن لقاح كورونا. – الكويت حصلت على الطعوم بعد أميركا وبريطانيا وكندا.. و٤٥٤ ألف شخص سجلوا على المنصة منهم ٢١٥ ألف مواطن و٢٣٨ من المقيمين.
السؤال الثاني: كيف تقيّم الوضع الوبائي في الكويت؟	الإجابة: – اليوم ندخل في وضع مقلق بسبب جائحة كورونا.. وكم كنت أتمنى أن تتاح الفرصة للإخوان في وزارة الصحة لعرض كل التفاصيل التي تخص الجائحة. – إجراءاتنا ضد فيروس كورونا كانت محل إشادة وتقدير منظمة الصحة العالمية والمنظمات الإقليمية – الوضع الوبائي بانتشار سريع وهناك زيادة في عدد الإصابات وإشغال الأسرّة في المستشفيات وفي العناية المركزة. – لسنا بمعزل عن العالم ولن ينتهي الوباء إلا بوجود لقاح للسيطرة عليه.
السؤال الثالث: ما هي رؤيتك نحو	الإجابة:

الإجراءات المتبعة لمكافحة كورونا؟	– تم نقل الصالونات والأندية الصحية إلى المرحلة الرابعة لاعتبارات أسرية واجتماعية في ظل اشتراطات صحية واضحة. – قد نضطر لاتخاذ إجراءات أشد إن لم يتم اتباع الإجراءات الاحترازية بالتباعد وارتداء الكمام وعدم التجمع بشكل عام.
السؤال الرابع: ما هي أبرز الإجراءات المقترحة للتعامل مع موجة الوباء الثانية التي تمر بها الدولة؟	الإجابة: – إغلاق كل الأنشطة التجارية اعتبارا من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة الخامسة فجرا من اليوم التالي، باستثناء الصيدليات ومنافذ تسوق الأغذية والمستلزمات الصحية والتموينية. – إغلاق صالات استقبال المطاعم من الساعة الثامنة مساء إلى الخامسة من صباح اليوم التالي، على أن يكتفى بالطلبات الخارجية والتوصيل. – إيقاف العمل في الأندية الصحية ومحلات العناية الشخصية والصالونات ومحلات الحلاقة والمنتجعات الصحية. – إيقاف كل الأنشطة المتعلقة بالاحتفالات وتأجير القاعات والخيام وغيرها من المناسبات التي تستوجب التجمعات الكبيرة. – دعوة الاتحادات الرياضية لوقف النشاط الرياضي والمباريات الودية حتى إشعار آخر. – تحديد نسبة العاملين ٣٠٪. – إغلاق المنافذ الحدودية البرية والبحرية، ومنع غير الكويتيين من دخول البلاد لمدة أسبوعين، ابتداء من يوم ٧ فبراير، ثم ابتداء من ٢١ فبراير، ولمدة شهر كامل، سيتوجب على جميع القادمين الخضوع للحجر المؤسسي على نفقة المسافر لمدة أسبوع، تستكمل بحجر منزلي.